جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: تقنيات وكمية مطبقة

عنوان المذكرة

أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة

دراسة تحليلية قياسية لمؤسسة ENGEM في ولاية تيارت خلال الفترة 2005-2014

إعداد الطالبة:

بوسد زهية

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. يخلف عبد الله.....أستاذ مساعد.....مقررا

أ. ولد محمد عيسى محمد محمود.....أستاذ محاضر.....رئيسا

أ. نورين مولود.....أستاذ مساعد.....ممتحنا

2014-2015

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى:"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

آية 32 من سورة البقرة

الحمد لله على نعمه التي انعمها علينا وخاصة نعمة العقل التي كرمنا بها على سائر المخلوقات وعلى ما وهبه لنا من سمع وبصر وعافية على إكمال وإنجاز هذا العمل المتواضع.

فالحمد لله أولا و أخيرا و دائما

ولا ننسى الصلاة على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن على ذلك من الشاهدين

أما بعد

تحية شكر وإخلاص وامتنان نتقدم بها إلى الأستاذ المشرف " يخلف عبد الله" على متابعته لي طوال مدة التحضير لهذه المذكرة و خاصة توجيهاته و نصائحه القيمة .

و لا ننسى بالذكر مدير و عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مساعدتي طيلة فترة التربص.

ونشكر كل من وقف معي وساعدني ولو بكلمة طيبة في إعداد هذه المذكرة ومد لي يد العون سواء من قريب أو بعيد ونكن له كل الاحترام والتقدير .

شكراً .....شكراً ..... شكراً.

الإهداء

إلهي لاتطيب اللحظات إلا بذكرك

إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة

و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي فاطمة**

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل

أسمه بكل افتخار .. ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد وإلى الأبد ..

أبي عبد القادر رحمة الله عليه

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد..إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها ..إلى من عرفت معهم

معنى الحياة إخوتي و أخواتي جميعا

إلى أصحاب البكالوريا هدى شيماء شيماء يوسف وفقهم الله في البكالوريا و إيمان في التعليم المتوسط و إكرام

في التعليم الإبتدائي

إلى النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل..توأم روحي ورفيقة دربي.. إلى من رافقتني منذ أن حملنا

حقائب الجامعة ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن أختي إيمان

و إلى صاحبة القلب الطيب الغالية فاطمة "طموشة"

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم كل صديقات الدرب الجامعي و خاصة حفيظة

إلى كل العائلة و خاصة العم الأبه يحي و زوجته و إبنه رابح

إلى كل من أعرفهم

الفهـــــــــرس

الفهـــــــــرس	الصفحة
مقدمة.....	أ-هـ
الفصل الأول: سياسة التشغيل و مشكلة البطالة	06
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل.....	08
المبحث الثاني: مشكلة البطالة.....	14
خلاصة	33
الفصل الثاني: القرض المصغر	34
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية القرض المصغر.....	36
المبحث الثاني: أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة..	51
خلاصة	63
الفصل الثالث: محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على مشكلة البطالة حالة مؤسسة EnGEM لولاية تيارت	64
تمهيد	65
المبحث الأول: دراسة تحليلية لوكالة القرض المصغر لولاية تيارت.....	66
المبحث الثاني: دراسة قياسية حول القرض المصغر لولاية تيارت.....	80
خلاصة	95

مقدمة

شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في مستويات التشغيل، كما أنها تهدف إلى خلق مجموعة من الآليات و الأجهزة بغرض تنمية فرص العمل و هذه البرامج أنشأت بفرص إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال بكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج الجديدة .

و تعتبر البطالة مشكلا كبيرا تواجهه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تشكل عائقا تنمويا كبيرا وسببا رئيسيا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات خاصة في ظل، تزايد عدد حاملي الشهادات و الكفاءات و خريجي الجامعات، لذا كان لازما على الحكومات في اتخاذها للإجراءات اللازمة و إتباع سياسات واستراتيجيات تحد هذه الظاهرة.

إلا أن الجزائر انتقلت من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق و الإصلاحات الهيكلية و الأزمات التي مرت بها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية التي كانت مصحوبة بجملة من المشاكل، من تسريح للعمال و تدمير للاقتصاد، و إنتشار البطالة و التفاوت في الطبقات الاجتماعية، أدت كلها إلى تفشي ظاهرة البطالة

و الإقصاء و التهميش في بلد غني بالموارد، و مواكبة للتغيرات و الاتجاه نحو خوصصة المؤسسات العمومية و فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية، جاء القرض المصغر من أجل امتصاص جزء من نسبة البطالة المستفحلة و خلق فرص للتشغيل لصالح الفئات البطالة و المقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات.

و بذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الرهني و يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع. و هو يتوجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرون على القيام بنشاط مصغر معيشي، بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مرضية.

و على هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة، تتكون من مبالغ صغيرة، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة التي تتمثل في تخفيض نسب الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و يعتبر الوقوف على ماهية القرض المصغر ضرورة ملحة أمام كل باحث أو مهتم بالتنمية الشاملة، و ذلك لتحديد مجال تدخل هذا الجهاز الذي أصبح اليوم يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المتقدمة، و لكن أيضا في البلدان النامية و منها الجزائر.

الإشكالية:

في اطار هذا البحث نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة في ولاية تيارت خلال الفترة 2005-2014

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بكل من سياسة التشغيل و مشكلة البطالة؟
- هل يعمل القرض المصغر على التخفيف من حدة البطالة؟
- ما مدى فعالية الوكالة في توفير مناصب الشغل؟

الفرضيات:

يقوم بحثنا هذا حول برنامج القرض المصغر في الجزائر على فرضيات تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة و تتمثل في مايلي:

- لا يوجد تعريف محدد لكل من سياسة التشغيل و مشكلة البطالة.

– يعتبر القرض المصغر من بين البرامج التي تساعد على التخفيف من حدة البطالة .

–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم في تمويل القروض بدون فوائد و معالجة التشغيل و البطالة .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة من حيوية متغيرات القرض المصغر و دوره في سياسة التشغيل و تخفيف ظاهرة البطالة و منه تتمثل الأهمية في:

معرفة مستوى نجاح سياسة التشغيل في التقليص من البطالة حيث تمس هذه الأخيرة شريحة كبرى في المجتمع و التي تعد طاقة المستقبل و هي فئة الشباب.

يكتسي البحث أهمية في كونه يعطي فكرة شاملة على سياسة التشغيل و مدى سعي الدولة في إتباعها.

كما نلقي الضوء على الجوانب المهمة من برنامج القرض المصغر المطبق في الجزائر و مدى مساهمته لدى الشباب و المرأة الماكثة في البيت و حتى ذوي الاحتياجات الخاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن المبرر الرئيسي الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في مواكبة البحوث الراهنة التي تولي عناية خاصة بدراسة و تحليل المشكلات الواقعية، و محاولة تقديم الاقتراحات المناسبة لها من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة حيث يعتبر موضوع القرض المصغر من أهم الموضوعات التي تحضى باهتمام الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة، حيث جاء برنامج جديد و هو القرض المصغر إذ قام بإظهار مرتكزات و أسس يستند عليها في التسيير و التطبيق لإلقاء الضوء على سياسة التشغيل و دورها في معالجة مشكلة البطالة.

منهج الموضوع:

يختلف المنهج المستخدم في الدراسة باختلاف طبيعة الموضوع وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على المنهج الوصفي لتعريف الواقع الحالي للبرنامج الجديد القرض المصغر على مستوى التشغيل و التخفيف من حدة البطالة، و المنهج التحليلي يتمثل في جمع الإحصاءات و تطبيق هذا النموذج في دراسة قياسية.

اطار الدراسة :

1-الحدود المكانية: تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيارت لإجراء الدراسة التحليلية القياسية لأثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة.

2-الحدود الزمنية: أجريت الدراسة من 2005 إلى 2014 حيث قمنا بتطبيق النموذج القياسي الإحصائي على وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية تيارت و تحديد صلاحية تقدير النموذج ثم حاولنا التعرف على مدى مساهمة توفير مناصب شغل من خلال منح القروض للتخفيف من حدة البطالة و ذلك من عرض إحصائيات الشغل المحقق خلال الفترة الممتدة.

تقديم خطة البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث و الإحاطة بإشكالية البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة تم الإتباع خطة في التحليل، و في هذا الإطار قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

قد تناولنا في الفصل الأول من الإطار النظري لسياسة التشغيل حيث يتضمن مبحثين المبحث الأول يدرس مفاهيم حول سياسة التشغيل و أنواعها و المبحث الثاني مشكلة البطالة و الإجراءات المتخذة للقضاء عليها.

و يعالج الفصل الثاني القرض المصغر هو و يتضمن مبحثين المبحث الأول ماهية القرض المصغر و شروط الاستفادة منه أما المبحث الثاني أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و البطالة.

و الفصل الثالث الخاص بجانب التطبيقي الذي قمنا من خلاله محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة خلال السنوات من 2005 إلى غاية 2014، و يتضمن هو أيضا مبحثين المبحث الأول دراسة تحليلية لوكالة القرض المصغر في ولاية تيارت أما المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية حول القرض المصغر لولاية تيارت.

دراسات سابقة:

-قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، إعداد الطالب: سليم عقون، جامعة سطيف، 2009-2010.

تمهيد:

تعتمد سياسة التشغيل على مختلف التدابير و الآليات التي تقوم عليها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة، و انتهاج سياسة التشغيل قادرة على خلق مناصب شغل للحد من مشكلة البطالة، حيث يعتبر التشغيل و البطالة وجهان لعملة واحدة.

في ما يخص البطالة لم تعد مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة و لعل أسوء و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

و سوف نتناول في الفصل الأول مدخل إلى سياسة التشغيل التي تضم مفهومها و أنواعها و الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة، إضافة إلى تقديم مشكلة البطالة و التحدث عن آثارها و إجراءات التخفيف منها.

المبحث الأول : سياسة التشغيل

تتمحور سياسة التشغيل في خلق مناصب شغل أكثر إنتاجية، لاكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها، من حيث أهدافها و أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل

التشغيل واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد و على ضمان العمل لكل شخص راغب فيه و أن يكون العمل منتجا و أن يختار هذا العمل بحرية و إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب له و هناك عدة مفاهيم على النحو التالي.[1]

1-مفهوم سياسة التشغيل: تعطى قضايا التشغيل أهمية كبيرة من منطق تركيزها على الموارد البشرية، و لا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية ومن صور ذلك[2]:

1-الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجا و يتم اختياره بحرية تامة.

2-الاهتمام أيضا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته.

مفهوم آخر لسياسة التشغيل: "في مجمل (OCDE) تعرف منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان و كذا تكليف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".

---

[1] معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر2009، ص53 .

[2] عبد القادر زياني، **شركات متعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل**؛
htt://algerianexpert .maktoobblog.com/date2010/12, date de consul 20/4/2015.

و تشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية و التي موضوعها سوق الشغل و تؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب و الجزء الآخر على جهة العرض، كما يكون التأثير على الجهتين معا[1].

لقد اعتمدت سياسة التشغيل على بعدين رئيسيين يقتصر البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أو من غيرها من الجهات.

أما البعد الآخر فيمتد إلى إدارة أسواق العمل و أطرافها الفاعلة و إيجاد العمل اللائق من حيث التقانية و التشغيل الملائم من زاوية التعليم و التدريب و كذلك توفير ظروف العمل المناسب، و الاهتمام بالأجور و تحسين الإنتاجية عن طريق سياسات الحوافز، و الاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض و الطلب بالكم و النوع و الزمان و المكان جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالعمالة الوافدة[2].

مفهوم آخر لسياسة التشغيل: تتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة و التي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) و تخفيض البطالة (قصد الوصول إلى التشغيل الكامل).[3]

تعريف التشغيل: لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان المرتب للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته و التي يجب على المؤسسة الاعتراف به و تعرف المنظمة الدولية للعمل على أنه يكون شخص قابل للتشغيل عندما: [4]

- ✓ يمكنه الحصول على منصب شغل؛

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، نفس المرجع، ص54 .

[3] bouzidiA.Economie algerienne-Eclairages.ENAG ,Alger2011p219-220, date de consul 20/4/2015

[4] رواب عمار و غربي مصباح، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة 2011، ص66.

- ✓ يحافظ عليه و يتطور في عمله و يتكيف مع الغير؛
- ✓ يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه.

كما عرف التشغيل: بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لاقتضاء الأجر. [1]

المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل و أنواعها

لسياسة التشغيل أهداف و أنواع ترتكز عليها من حيث القدرات و الفئات و الوظائف و هي كالتالي:

أولا: أهدافها: تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين و هما[2]:

أ– رفع عدد مناسب شغل .

ب– خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة و استخدام أكفأ لقدرات العمال، و كذا اشتراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع .

ثانيا:أنواعها: يمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير سلبية و أخرى إيجابية حيث تقتصر على حالات[3]:

الحالة الأولى: تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل:

– إعانات البطالة؛

---

[1] صليحة بوهلال، **وكالات تشغيل الشباب**، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، ورقلة، 2012، ص14.

[2] سامي عواد، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر**. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.
htt://training .itcilo.it/actrav/courses/2005/A5-00399-web/resource/AUADI/cours%20arab-Turin-doc, date de consul 23/4/2015 .

[3] نفس المرجع السابق.

– و التعويض عن التقاعد المبكر.

الحالة الثانية : مجموعة السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل:

– المساعدة في البحث عن عمل تدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل؛

– الخلق المباشر للوظائف؛

– إعانات الاستخدام؛

–الأشغال العامة و مساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم؛

–تدابير تشجيع الحراك.

– و بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل و التقليل من إعدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابيات البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف و تعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل [1].

و لقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل: منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي إلى زيادة استعمال السياسات الايجابية لسوق العمل يرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق (OCDE)

بالإنصاف و الكفاءة فأفقر العمال و أقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة و تكون مهاراتهم محدودة، و كانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايد كبير في البطالة و استمرارها لأجل طويل، و من الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية و العلاقة الايجابية بين الفقر و البطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الأنصاف و في كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل و يضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع غير المنظم، و هناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان و من المتعلمين ينتمون إلى أسرة

[1] سامي عواد، نفس المرجع السابق.

ذات مستوى مادي مناسب و هم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي كثيرا ما تكون مملوكة لأجانب و قد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها لهم أسرتهم[1].

و يؤخذ بالسياسات الايجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة، و ذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة في سوق العمل، و أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور و الناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد، فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها اثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمالة المستهدفين كما أن خدمات التوظيف يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال و الكشف على العاملين، و من شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار كما أن التدريب و حوافز الحركة و غيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة و شاغلها، كما تؤدي هذه السياسات الإيجابية إلى زيادة مستوى المهارات و الإنتاجية .

و يمكن لها أيضا أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي أي (التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات...الخ).

و يتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل و لكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على النحو أكبر بالقوة العاملة. و الهدف الأساسي لجميع البرامج هو تشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل: الأشغال العامة، هدف اجتماعي قوي و نفع اقتصادي للمجتمع. و فضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن

[1] نفس المرجع السابق.

تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية و بإزالة الاختناقات في سوق العمل خلال فترات التصاعدية.[1]

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة (سياسة التشغيل)

من بين الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة قامت وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي بترقية الاستثمار من حيث:

أ-دعم التشغيل :

الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة قامت الوزارات بعدة أعمال مختلفة الصناعات لترقية الشباب البطال حيث قامت وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي و وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الاستثمار حيث قامت على النحو التالي[2]:

- مديريات التشغيل بالولايات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI ؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM و الصندوق الوطني لدعم القرض؛
- وكالة التنمية الاجتماعية ADS و الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC ؛
- الوكالة الوطنية للتشغيلANEM ؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP عقود ما قبل التشغيلCPR .

ب-فعالية سياسات التشغيل:

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما و نوعا ، ما يحقق تقليص حجم البطالة

[1] مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرارات، **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة**، مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، 2004، ص19-20 .

[2] و ثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر,

و القضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق و الأجر العادل و عدالة الفرص للجميع، و أن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية .و لذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات .و نظرا إلى أن هذه المؤشرات منها الكمية و منها النوعية، فإن التقدير يستند إلى نوعين من المرجعيات[1] :

1-البيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل و توزيعاته .

2-الاستنتاجات حول ظروف العمل و العدالة في الفرص .

و هذه الاستنتاجات مبنية على التحقيقات و الملاحظات، و بالتالي فإن تقديرها نسبي و لكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير.

المبحث الثاني: مشكلة البطالة

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة و الاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم و التنمية.

المطلب الأول: ماهية البطالة

انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني و قصور الجهاز الإنتاجي، و يعتبر مفهوم البطالة غير محدود بعض الشيء، لأن من الممكن نظرا أن نقول إن أي فرد سيكون راغبا في العمل في مقابل تعويض مجزأ و سخي و قد رأى الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر.

[1] نفس المرجع السابق .

1- مفهوم البطالة:

هي عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي.[1]

مفهوم آخر:

هي حالة وجود أشخص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه.كما يراها البعض على أنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل[2] المأجورة.

تعرف أيضا البطالة: بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل.[3]

البطالة بصفة شاملة: هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.[4]

2- **أسباب البطالة:**

تختلف أسباب البطالة من حين إلى آخر و ذلك باختلاف المجتمعات و الدول على حسب التطور و إدخال برامج كذلك جديدة و متطورة للتحفيز.

1- ذكرت في منظمة الشرق الأردني و غرب آسيا تفشي ظاهرة البطالة حيث تتمثل فيما يلي[5]:

- ✓ معدل النمو السكاني العالي؛
- ✓ معدلات الأمية العالية؛

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004، ص205 .

[2] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر لأردن، الطبعة الأولى 2007، ص183 .

[3] أنوار حافظ عبد الحليم، **مشاكل البطالة و الإدمان**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008، ص14.

[4] محمد طاقة و حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص141 .

[5] محمد نبيل جامع أستاذ علم اجتماع التنمية، **البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب**، جامعة الإسكندرية، 2008، ص41.

- ✓ تدهور نوعية التعليم؛
- ✓ تدني المهارات الصناعية؛
- ✓ تخلف مستوى البحوث و أنشطة التنمية؛
- ✓ اتجاهات العمل المتحيز نحو الوظائف الإدارية، و التقليل من شأن العمالة اليدوية؛
- ✓ قلة خبرة القطاع الخاص؛
- ✓ انخفاض مشاركة القطاع الخاص في التنمية؛
- ✓ تدني جهود التعاون الإقليمي في المنظمة.

2-ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية أهمها[1]:

- الأمية .
- تدني مستوى التعليمي.

3-يرجع الخبراء إلى تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى الأسباب التالية[2]:

أولا: فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، و تراجع الأداء الاقتصادي، و كذلك قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، و المرافق العامة و انسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج، و الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة و الإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

[1] مذكرة تخرج لنيل شهاد الماجستير، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، ولاية سطيف، 2010.

[2] نفس المرجع السابق.

ثانيا: ارتفاع معدل نمو قوة العمل العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج القومي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو قوة العمل 2،5% سنويا.

فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، و أحيانا يكون سالبا فالدول العربية التي يتوافر فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاقتصادي و عدم توافر أموال الاستثمار و ازدياد البطالة و الديون، حيث هذا التراجع يرجع إلى مستوى معيشة العامل و دوره في الاقتصاد الوطني.

3- أنواع البطالة:

تعتبر البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه و باحث عنه، و للبطالة أنواع عديدة و متنوعة نذكر منها ما يلي:

1-البطالة الهيكلية:

و تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة .

في جميع الأحوال تؤدي إلى زيادة الطب المحلي أو الخارجي إلى تراجع نسبة البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة و الإسراع في أعمال التقنيات الجديدة، و يستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة[1].

و قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل كثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا، و الامتيازات

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2009، عمان، ص 233 .

التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى، فنجد معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة و أن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكييف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد و هذا هو جوهر المشكلة، كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب و التقدم التكنولوجية بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجية الحديثة.

و التغيير في هيكل العمري للسكان، و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة. إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب و تكوين لاكتساب مهارات جديدة و التكييف مع المهارات الجديدة المطلوبة[1].

2-البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، و هي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري و الاقتصادي في الدولة و تمثل السبب الرئيسي للبطالة الواسعة في التحول من الازدهار و الرواج إلى حالة الركود و الكساد، و تحدث عندها بتخفيض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي و بالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا[2].

و سميت ذلك عندما تقوم المنشأة على التوقف المؤقت عمالها و تقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم أي أن التدفق في البطالة يزيد و التدفق في العمالة يقل، و يوصف كثيرا من الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب، كما توصف باسم البطالة الكينزية، حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب و التي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية.

[1] نفس المرجع السابق، ص233 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 233 .

و يتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية حيث أن السياسة التوسعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستيراد و الصادرات و الإنفاق الحكومي و إنقاص كل من الواردات و الضرائب، و تكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة.

أما الدول النامية فإن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج و أن استغلال الموارد المعطلة و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي.[1]

3-البطالة الاحتكاكية:

تشير البطالة الاحتكاكية " إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب[2] .

تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل.

و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص عمل، أي عدم التقاء جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصول بين طالبي الوظائف و من يعرضونها، لذلك يعتمد عدد من الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل، لأن عملية البحث العمال عن الوظائف و بحيث أصحاب الأعمال عن العمال تأخذ وقتا حتى لو كان حجم القوى العاملة ثابتا لا يتغير، فسيكون في كل

[1] مدني بن شهرة، نفس المرجع، ص 234.
[2] نفس المرجع، ص 235 .

فترة بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن العمل، و في نفس الوقت سيكون هناك آخرون من العاطلين أو العاملين راحلون عن القوى العاملة علاه على ذلك، فقد تسبب التقلبات العشوائية للطلب في أن تقوم بعض المنشات بوقف بعض العاملين في الوقت الذي تبحث فيه مجموعة أخرى من المنشات عن العمال للوظائف الشاغرة لديها، و يتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من و إلى سوق العمل و سرعة الحصول على منصب عمل، و تتحدد هذه السرعة بدورها تبعا للمؤسسات الاقتصادية القائمة و تأثر التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية و أن البطالة الاحتكاكية قليلة الاهتمام لدى الاقتصاديون لأنها تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات بحث أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات و شفافيتها في سوق العمل[1].

و هي أيضا ناتجة عن خلق فرص عمل جديدة و تسريع أعمال قائمة. و تعتبر هذه البطالة ظاهرة قائمة دائما كما تعتبر ظاهرة صحية و مؤشرا لديناميكية الاقتصاد و نموه و حيويته.[2]

4-البطالة السافرة (الصريحة):

و تتمثل في الشكل الواضح لفائدة العرض في سوق العمل مقارنة للطلب عليه و يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحظة الزيادات في فرص العمل للتوافقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع و البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية و دورية و هيكلية و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني في البلدان الصناعية تتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.[3]

[1] نفس المرجع، ص 236 .

[2] مدني بن شهرة،نفس المرجع، ص236.

[3] أسامة محمد ألغولي، مجدي محمود سقاب، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة لنشر، جامعة الإسكندرية،جمهورية مصر العربية1998، ص98.

و البطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية. و ذلك في الصناعات الحديثة و البطالة الموسمية و خاصة في القطاع الزراعة و المحروقات (تمييع الغاز) و بطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خرجي الجامعة و المدارس و المعاهد الجدد.

5-البطالة المقنعة:

و يقصد بالبطالة المقنعة تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث سحبت العمالة الزائدة من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض و توصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفرا و قد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم و يعتبر ذلك بأن وجودهم في الوحدة كان يعرقل جهود الآخرين، و هذا النوع عرف في المجال الفلاحي حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة و تخلق فائضا في عرض العمل كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي و مع تتابع مراحل تحولات الاقتصادية و الاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك نحو المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، استجابة للفروق النفسية و الاجتماعية و المادية بين الريف و المدينة و قد مثل التعليم إحدى تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل، و سياسة الالتزام الحكومي بتعيين المتخرجين في مختلف أجهزة الدولة و مشروعاتها و مصانعها، و هكذا أخذت الزيادات السكانية طريقها إلى مراحل التعليم المجاني و منها إلى الوظائف العامة التي تضخم حجما و أصبحت بطالتها المقنعة عبئا عليها.

و عليه فكان للبطالة المقنعة في الجزائر هو انعكاس لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو الديمغرافي مما أدى إلى فائض في العمل في قطاعات مختلفة، أهمها القطاع الفلاحي نتيجة لخصوصيته، و السياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ نهاية السبعينيات، كما أن البطالة المقنعة تعاظمت في قطاع الخدمات والمؤسسات العمومية و ذلك نتيجة لتباع الجزائر سياسة اجتماعية نابعة من أفكار الحزب الواحد و تدخل النقابة في عملية التوظيف و التوظيف العشوائي بقرارات مركزية (كتوظيف المجاهدين و ذوي الحقوق و أبناء الشهداء...الخ).

و لا توجد أي إحصائيات رسمية تبين هذا النوع من البطالة أو معدلها أو عن توزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة و بالتالي فان جميع الدراسات قدمت تقديرات لهذه الظاهرة في بعض القطاعات.

6-البطالة الموسمية:

تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل، غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما و بالتالي يمكن توقعا خلال أوقات معينة من السنة، و تظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية و السياحية و البناء.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري هذا النوع من البطالة خاصة في القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة هذا النشاط، كما أنه يستغل إلى حد كبير كثافة عالية من العمل، كما أنه يتزايد نسبيا في موسم الاصطياف في مجال السياحة رغم أن هذه الأخيرة مهملة نسبيا من طرف الدولة.[1]

و هي أيضا ناتجة عن تباين الأنماط المناخية، فعادة ما تزداد البطالة الموسمية في الشتاء مقرنة في الصيف، كما تتأثر بصورة خاصة في مجال الزراعة حيث تكون الأعمال المزرعية مرتبطة بمواسم معينة.[2]

7-البطالة الإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري و تحدث عن طريق تسريح العمال و عندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها و قدرتهم عليه و قبول عند مستوى الأجر السائد و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية .

8-البطالة التكنولوجية: و تسمى بالبطالة الفنية، و يسببها إدخال التكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال و يتركون إلى الراحة الإجبارية، و هذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.[1]

[1] مدني بن شهرة، نفس المرجع، ص236-237.

[2] محمد نبيل جامع أستاذ علم اجتماع التنمية، نفس المرجع، ص7.

المطلب الثاني: أثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرًا لما تخلفه من مخاطر و ما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد و المجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية و اجتماعية.

1-الآثار الاقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية[2]:

إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين و ارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، و هو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة و يؤدي إلى انخفاض الادخار و القدرة على الاستثمار و بالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية و من ثم انخفاض الإنتاج و الدخل القومي و انخفاض الاستخدام. يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها و التي تكون في الغالب بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية.

إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها و تنجم عنها، و منها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وعليه تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و تنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة .[3]

-تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات و المهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيمًا وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل

---

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص238.

[2] فليج حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى2007، ص335.

[3] عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية الإسكندرية،الطبعة الثانية، 2004 ، ص221.

الإنسان وتوقفه عن العمل و لفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات و تراكمها فحسب بل تآكلها و إصابتها بالاضمحلال و حتى لو عاد إلى العمل لاحقًا فإنه يصبح أقل إنتاجية و عطاء.

إن العمل يعتبر عنصرًا إنتاجيًا و بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية و من تم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، و عليه فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج و زيادة تفاقم البطال.[1]

2-الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية و سياسية لا تقل سوءاً و خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر منها[2]:

أ- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم و نتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح و الأموال.

و لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات و المسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة و سببًا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.

[1] حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،2005،ص261 .
[2] نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص249 .

ب– ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

ج– تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن و غير ذلك و هو يترك أثار سيئة متنوعة و متعددة على الإناث و الذكور.

د– اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية، و ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن و أفراد المجتمع.

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و بما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة .

و لهذا السبب تسعى الحكومات دائمًا لتقليص فترات الركود الاقتصادي و التخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية و النقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.

و لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي و لذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.[1]

المطلب الثالث: إجراءات التخفيف من حدة البطالة

[1] حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون،نفس المرجع السابق، ص261.

1-وسائل العلاج:

إن مشكلة البطالة تتطلب من الدولة و ضع حلول لها بسبب آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و تحاول إيجاد وسائل الحد من البطالة فيما يلي[1] :

- إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع عناصره الإنتاجية و يواكب التطور التكنولوجي و تخطيط التعليم و التدريب بما يلائم تلك الهيكلة.
- دعم الأنشطة بها يتناسب مع عناصره الإنتاجية و فتح مشاريع إنشائية تستوعب جزءا من العمالة و تزيد الإنفاق الكلي مما يحرك الطلب.
- فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي و استخدام الآلات.
- دعم التعاونيات في الدولة و تشجيع لكي يمتص جزء من البطالة.
- صياغة قوانين تنظيم العمل الإضافي و أعمال المتقاعدين و تنظيم عمل المرأة.
- دعم صغار المنتجين من الحرفين و الفلاحين و عدم تصنيف على الباعة المتجولين في فترات البطالة.
- دعم العاطلين عن العمل بمساعدتهم على الإنفاق الاستهلاكي الذي يدعم الإنفاق الكلي مما يزيد الطلب الفعال و يحرك الاقتصاد.

الإجراءات للتخفيف من حده البطالة:

لقد كانت الإجراءات لتخفيف البطالة لها أثر كبير في تفاقم حدتها نتيجة السياسات المالية و النقدية التي اتبعتها الدولة، حيث اختارت بعد ذلك أدوات و أساليب سياسية و اقتصادية لمواجهة هذا الوضع (مشكلة تفاقم حده البطالة)، و في هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزارات المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة

[1] حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، ص243.

من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، إضافة إلى برامج لدعم النمو الاقتصادي، على النحو التالي:

1 – الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

أ– برنامج تشغيل الشباب.

ب– جهاز الإدماج المهني للشباب.

أ– برنامج تشغيل الشباب:

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم مابين 16 و 30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و في تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية[1].

و يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، إن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منه:

-الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني .

-مركزية نظام تسيير و تخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

-التنظيم و الإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق نشاطات مختلف المتدخلين و متابعته، و نتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب[1].

[1] شفير أحمين، **التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي**، العهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالقليعة،مطبعة نور، الجزائر، 1999،ص160.

ب- جهاز الإدماج مهني للشباب:

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية و هي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، و منذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة كذلك يهدف هذا البرنامج إلى ، الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية و تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 16 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة و الشراكة المحلية[2].

❖ اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة و ذات تأهيل ناقص [3]:

- ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني،

-غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات و صعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة و غياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.

الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات و الهيئات المالية و المستثمرين الشباب و طالبي العمل.

إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظرًا لضعف تأهيل المرشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.[4]

---

[1] مدني بن شهرة، نفس المرجع ، ص275.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 276-280.

[3] نفس المرجع السابق، ص 281 .

[4] رشيدة بالخريصات و عبد الجليل جميل، **سياسات التشغيل في الجزائر،بحوث و أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة**، أسبابها، معالجتها و أثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة 25-27أفريل، ص379. .

2-أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

إن مكافحة البطالة و خاصة لدى بالغين السن القانوني للعمل و العاطلين عن العمل و امتصاص جزء منهم فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996، تتمثل مهاماتها الأساسية في:

1-ترقية و اختيار و تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

2-تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع و تتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في[1]:

أ-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد لكل شهر تكون الاستفادة منه شخصًا واحدًا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل و العاطلين عن العمل، و أن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل علاقة بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

1- و لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حده البطالة و لو بصفة ضئيلة، و خلال فترة التثبيت و التعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين و ذلك لعدة عوامل أهمها [2] :

- انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة؛

- صعوبة اختيار شخص لكل عائلة؛

- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.

---

[1] محمد قرقب، **عرض حول توجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 2005، ص10.

[2] نفس المرجع السابق، ص10 .

2- لهذا الجهاز عدة نقائص منها[1]:

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به.

- تحديد التعويض بالأجر.

-إقصاء فئة الشباب البالغين 16 سنة و تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم % 1.9 سنة1995.

ب-عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة و قلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية و للحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا و ضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998.

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل و تشجيعها و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.

رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، و إن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة، و تتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، و تضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد[2].

ج-برنامج القرض المصغر :

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،**مشروع تقويم حول أجهزة الشغل**، الدورة العامة العشرون ، الجزائر،2002، ص111.

[2] ناصر مراد، **تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**،جامعة البليدة، ص7.

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 و يعتبر أداة لمكافحة البطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل، يتراوح سنه بين 18 و 60 سنة، و هو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين 50000 دج و 350000 دج بنسب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث:

– تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المرشحين و مساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح و وكالة التنمية الاجتماعية.

–وتقوم الوكالة الوطنية للشغل باستقبال المرشحين و توجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب.

–تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك.

يقوم الصندوق الوطني للمكافحة البطالة بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات[1].

د–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي و نقص التشغيل و زيادة الطلب على العمل، و التقليص المتزايد للعاملين مضافًا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[2].

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجيستار ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص103.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة**، آراء، توصيات،تقارير و دراسات، 25–27أفريل 1995، ص9

-و يعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرتقي حول المسار الذي ينتظره و تقوية كفاءاته البشرية و قدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل و المساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية و التي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة.

- عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل و مراكز المساعدة على العمل و مراكز دعم العمل الحر و منظمة لأطوار[1].

[1] نفس المرجع، ص 9 .

خلاصة:

و في الأخير نقول أن الجزائرية في مجال ترقية سياسة التشغيل من خلال المرونة و الإجراءات الجديدة التي أدخلت على عمل هذه التدابير و الأجهزة في استحداث مشاريع و مؤسسات مصغرة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

لقد تبين لنا من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول متابعة سياسة التشغيل على التخفيف و التقليص من حدة البطالة، و هناك حكومة تتكفل بالإعداد الكبير المتزايد سنويا للبطالين لاسيما خرجي الجامعات المتمثلة في آليات التشغيل المؤقت التي أصبحت بمثابة التصدي لحالة الطوارئ.

تمهيد:

تشترك الدول في وجود ظاهرة البطالة بين شرائح و فئات المجتمع، و مع وجود تفاوت بين تسمية انتشار هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، فإن التفاوت هذا موجود أيضا بين البرامج و الخطط التي تضعها كل دولة فهناك دولة استطاعت أن تطبق برامج تنموية اقتصادية و اجتماعية ناجحة مكنت من خلالها السيطرة على مشكلة البطالة تتسع و تنتشر بين العديد من فئات المجتمع .

و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

و سنتناول في هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج الجديد المقترح من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر، و سنتطرق إلى ماهية القرض المصغر و أثره على سياسة التشغيل و مستوى البطالة.

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر

يعتبر الوقوف على ماهية القرض المصغر ضرورة ملحة أمام كل باحث أو مهتم بالتنمية الشاملة، و ذلك لتحديد مجال تدخل هذا الجهاز الذي أصبح اليوم يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المتقدمة، و لكن أيضا في البلدان النامية و منها الجزائر.

المطلب الأول: القرض المصغر

مفهوم القرض المصغر: لا يوجد مفهوم محدد للقرض المصغر فهناك فئة متأثرة بمسيرين القمة العالمية بواشنطن الذين يقررون أن القرض الذي يفوق 100$ ليس بقرض مصغر و ذلك من خلال التجارب الأولى لقرض غرامي بنك و منظمات حماية المرأة هي من أجل التجارب الصغيرة و المشاريع الصغيرة، فالقرض المصغر بدقة هو مرتبط بنشاط العاملين في قطاع غير شكلي و محلي و يقرب الناس، و هو عادة مرتبط أيضا بالادخار خاصة في الدول الإفريقية.[1]

مفهوم آخر للقرض المصغر: لا يوجد تعريف يحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة و في مايلي نقدم بعض المفاهيم لبعض المنضمات و الهيئات العالمية كالتالي[2]:

مفهوم المكتب الدولي للعمل: التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفي(القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ صغيرة .

[1] مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة و القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، مسيلة، نوفمبر 2011، ص 2.

[2] Guide pratique Sur le microcrédit :l'expérience du prêt solidaire, p12,www.la micro finance. Org. Consulté le, date de consul 20/4/2015.

مفهوم منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE) : التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.

مفهوم الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM) : التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم "، و تهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان و لكن ليس دائما على توجيه و رصد المشاريع الصغيرة التي مولتها. و المخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية

و بالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر و الحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض ميسرة...الخ.[1]

I- أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل هي:

أ- **التمويل الثنائي – مفترض و ANGEM** : سلفه بدون فائدة ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنوا اقتصادية مبسطة و بيان المساهمة الشخصية 10% من الكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل و سلفة الوكالة بنسبة 90% على الأكثر من الكلفة الإجمالية و التي لا يمكن أن تفوق 30000 دج ، يتم تسديدها على مدى 15 شهر.

ب- **التمويل الثنائي : بنك ومقترض** : هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 100000 دج يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (سنة

[1] الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر "MER ".

إلى 05 سنوات)، و تمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض و البنك، المساهمة الشخصية تكون 05% على الأقل والقرض البنكي يكون 95 % على الأكثر و يرتفع هذا المستوى إلى 97% إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا، والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون 03 % على الأقل [1].

ت- **التمويل الثلاثي : بنك و مقترض و ANGEM** : هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 100000 دج وتقل أو تساوي 400000 دج مجزأ بين المقترض و البنك و الوكالة، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر وتتهيكل بالطريقة التالية[2]:

- مساهمة شخصية 05 % على الأقل؛
- قرض بدون فائدة 25% على الأكثر؛
- قرض بنكي متوسط المدى 70 % على الأكثر.

في حالة ما إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة بالجنوب أو الهضاب العليا، أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة يكون التمويل على النحو التالي[3] :

- مساهمة شخصية 03 % على الأقل؛
- قرض بدون فائدة 27 % على الأكثر؛
- قرض بنكي متوسط المدى 70 % على الأكثر.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

10-6-2011 date de consul 20/5/2015.WWW.angem.DZ

[3] نفس المرجع السابق.

II- الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر:

تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي[1]:

- تخفيف الفقر؛
- تخفيف البطالة؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- زيادة و ترشيد المدخرات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- توفير الخدمات و خدمات الإنتاج؛
- استخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية؛
- تحويل الأنشطة غير الرسمية و غير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

III- و بصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى[2]:

1- الهدف السياسي: البحث عن الإستقرار و الشراكة الإجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

[1] عزمي مصطفى، أحمد نصار، **دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2002.

[2] نفس المرجع السابق .

2- الهدف الاقتصادي: و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

3- الهدف الإجتماعي: تحسين الدخول و ظروف الحياة للفئات الضعيفة و خاصة لذوي الدخل المحدود

VI- المتدخلون في تقديم القرض المصغر في إطار البرنامج الجديد:

1-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لمجمل نشاطاتها، مقرها بولاية الجزائر لها فروع على المستوى المحلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي من خلال إحداث هيئات محلية .

❖ تنظيم و تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]:

تزود الوكالة بمجلس توجيهي و يديرها مدير عام و لجنة المراقبة.

- **المجلس التوجيهي**: هو مكلف بتنظيم الوكالة، و يتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات و الحركات الجمعوية. يتجمع المجلس مرة كل ثلاث أشهر بناء على استدعاء الرئيس يتداول وفقا القوانين و التنظيمات المعمول بها.
- **المدير العام**: يتعين بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة.
- **لجنة المراقبة**: تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء يعينهم مجلس التوجيه و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضاءها للمدة التي تستغرقها مهمتها.

[1] مجلة من الوكالة الوطنية للقرض المصغر، رقم 09، ص 7.

تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه، تجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر أو عند الاقتضاء تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة، و تبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التقييم و التنفيذ، و تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها و توصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة و نفقاتها لبرنامج نشاطها، و كذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام تقوم بكل مراقبة و تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة، كما يترتب على اجتماعات لجنة مراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل و تحفظ وفق الأعراف[1].

2-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

❖ تنظيم و إدارة صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة:

يدير الصندوق مجلس الإدارة و يتولى رئاسة أحد ممثلي البنوك و المؤسسات المالية ينتخبه أعضاء المجلس، يمكن أن يستشير المجلس كل شخص بحكم كفاءاته في مجال القرض.

كما تتولى مصالح الصندوق أمانة المجلس و يقوم المجلس خلال دورته الأولى ب[2] :

- يضبط النظام الداخلي للصندوق الذي يوضح صلاحيات الرئيس و يحدد المرتبات؛
- يضبط كيفية تعويض الأضرار التي يغطيها ضمان الصندوق؛
- يعين محافظ الحسابات؛
- يحدد المجلس دور الأمانة الدائمة و تنظيمها و عملها؛
- يتابع المجلس الأخطار الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

[1] مجلة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نفس المرجع.

[2] مرجع نفسه.

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة كل ثلاث أشهر و يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بعدد المرات التي يراها الرئيس ضرورية كل سنة لمصلحة الصندوق.

يتلقى المجلس دوريا عن التزامات البنك أو المؤسسة المالية التي يغطيها ضمانه و في هذا الإطار يمكن أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية و يتخذ أي قرار يخدم مصالح الصندوق.

المطلب الثاني: شروط الاستفادة من القرض المصغر

1-المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛
- دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي[2]:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدين من الجهاز .
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، و تنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها .

[1] المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،2005 .
[2] نفس المرجع السابق.

- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية تحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

2- شروط الاستفادة من القرض المصغر:

يستدعي نظام القرض المصغر المشاركة الأساسية لكن من المقترض و البنك [1]:

1- المقترض(المستفيد) : يعتبر المقترض هنا فيما يخص القرض المصغر كل شخص طبيعي يستوفي الشروط القانونية :

- ✓ أن يبلغ من العمر18سنة فما فوق؛
- ✓ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- ✓ إثبات مقر الإقامة؛
- ✓ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء النشاط؛
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية؛
- ✓ تقدم المساهمة الشخصية نقدا؛
- ✓ تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان؛
- ✓ الالتزام بالتسديد المتفق علي الوكالة الوطنية للتسيير.

[1] المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2005 .

2-**البنك:** كان البنك الوطني الجزائري هو المتدخل الوحيد ضمن جميع البنوك في البرنامج القديم للقرض المصغر بالإضافة إلى آل خليفة بنك (في بعض المناطق فقط) و في الإطار الجديد تتدخل جميع البنوك التجارية في القرض المصغر .

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمنح القرض المصغر

تتم معالجة طلبات القرض المصغر عن طريق خلايا المرافقة عبر الهيكل التنظيمي للوكالة و امتدادها محليا في شكل تنسيقات ولائية على رأسها منسق ولائي و امتدادها على مستوى الدوائر بإنشاء خلايا مرافقة على مستوى كل دائرة يقوم بتسييرها جامعي اختصاصي في: العلوم الاقتصادية، المالية، المحاسبة و التسويق و هو ما يعرف بالمرافق.

I- كيفية السير التسلسلي لانطلاق منح القرض المصغر:

وتكون هذه التسلسلات كالتالي [1]:

-كل شخص تتوفر فيه الشروط القانونية يقدم مجموعة وثائق مبررة للهوية و المشروع، هذه الوثائق هي المكونة للملف القانوني للمستفيد.

-يفحص الملف من طرف المرافق، و يتم تقويمه من طرف اللجنة المشكلة قانوني و المعنية لإصدار المقررة القانونية لاستفادة من القرض المصغر و التبليغ بالموافقة الأولية للقرض بدون فائدة و الاستفادة من مبلغ الفوائد للقرض المصغر عندما يكون تمويل المشروع ثلاثي، و في حالة التمويل المختلط يبلغ المستفيد بالامتيازات (تخفيض نسب فوائد البك).

-يتقرب المستفيد من المؤسسة المالية من أجل وضع القرض حيز التنفيذ في حالة ما إذا كانت المؤسسة المالية تشرك في تنفيذ المشروع و يبلغ المستفيد بالموافقة المبدئية للبنك، ثم تبدأ الوكالة بدفع مبالغ القرض بدون فائدة

[1] وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

و يوضع حيز التنفيذ .

- المستفيد ملزم أن ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

- المستفيد مرفق بالمقررة القانونية مع الموافقة المبدئية للبنك وتبرير المساهمة الشخصية و نظام الاشتراكات و منح التأمينات لدى صندوق الضمان يتقرب من المؤسسة المالية من أجل إتمام ملف طلب القرض بالوثائق المطلوبة من طرف البنك.

II- مراحل فحص طلب الاستفادة من القرض المصغر[1]:

1- المستفيد.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- ✓ المديرية العامة؛
- ✓ التنسيقية الولائية.
- ✓ مرافق الدائرة.

3-المؤسسات المالية .

4- صندوق ضمان المشترك للقرض المصغر.

[1] نفس المرجع السابق.

III- مراحل الاستفادة من القرض المصغر:

❖ **الشروط القانونية للمستفيد (المقترض):**

يعتبر المستفيد كل شخص معنوي تتوفر فيه الشروط القانونية للاستفادة من القرض المصغر، وتبعا للحملات التحسيسية و تعميم العملية من طرف المرافق أو الحركات الجمعوية، يتطلب على المستفيد التقرب من مرافق للتوجيه...الخ.[1]

❖ **تكوين الملف القانوني لجهاز القرض المصغر على مستوى المرافق:**

1- الاستقبال: يستقبل المقترض من قبل المرافق لملأ بطاقة المعلومات و هذه البطاقة ترتكز على المعلومات المنوغرافية للتنمية المحلية، في حالة ما كان المستفيد زبون دائم لدى المرافق. المرافق يطلب منه تكوين ملفه القانوني و يحدد له موعد من أجل فحص الملف القانوني.[2]

2- فحص الملف القانوني[3]:

- ✓ مصداقية المستفيد؛
- ✓ تصريح شرفي، عدم الانتساب لدى وكالة الضمان الاجتماعي CNAS و الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS مع توفير المساهمة الشخصية؛
- ✓ شهادة الإقامة أقل من ستة أشهر؛
- ✓ صورة طبق الأصل لشهادة النجاح أو شهادة التكوين أو وثائق أخرى تثبت المؤهلات العلمية؛
- ✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية

[1] و ثائق و معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع السابق.

3- مصداقية المشروع:

- ✓ فاتورة شكلية للعتاد الصغير و شراء المواد الأولية؛
- ✓ دراسة تقنوا اقتصادية.

بعد المراقبة الأولوية للوثائق المطلوبة يمنح وصل إيداع الملف و يقوم المرافق بفحص و معالجة الملف على مرحلتين[1]:

- **المرحلة القانونية للمستفيد:** المرافق يشرع في تفحص الملف على أساس تصريحات المستفيد و هذا وفق بطاقة المراقبة القانونية للمستفيد، في حالة ما إذا توفرت فيه الشروط القانونية فالفوارق شرع في معالجة للمشروع.
- **المرحلة القانونية للمشروع:** يشرح في تحديد وجهة نظره على المشروع على أساس المعلومات المسجلة في بطاقة المعلومات للمستفيد.

4-إصدار المقررة القانونية:

- ✓ **خلق النشاط:** على أساس الملف القانوني للمستفيد و المبلغ الإجمالي للمشروع و الدراسة التقنو اقتصادية للفواتير الشكلية، المرافق يقدم الملف إلى التنسيقية الولائية للمصادقة عليه من طرف اللجنة المؤهلة قانونيا[2].

و في حالة المصادقة على الملف من طرف اللجنة المؤهلة للتنسيق الولائية ترسل المقررة القانونية الممضاة إلى المرافق لتبليغ المستفيد بالموافق.و المقررة تبين مصداقية المشروع و الإعانات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني المكلف بالقرض المصغر.

[1] وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يوم 2015/5/20 .
[2] نفس المرجع.

وتنجز المقررة على أربعة نسخ للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1] :

-نسخة للمستفيد؛

-نسخة للمؤسسة المالية المعنية؛

-نسخة للمرافق؛

- ثم يتقرب المستفيد من البنك مرفوق بالمقررة القانونية للتمويل المشروع.

✓ **اقتناء الموارد الأولية:** إذا كان المستفيد لديه تجهيزات قابلة للمردودية و تتوافق مع الشروط القانونية للاستفادة من القرض المصغر يمكنه الاستفادة من القرض بدون فائدة لشراء المواد الأولية.

و على أساس الدراسة التقنو اقتصادية و تبرير المساهمة الشخصية للجنة المؤهلة قانوني تفحص الملف، و في حال القبول يبلغ المستفيد بمصداقية المشروع و الموافقة على منح القرض بدون فائدة.[2]

4- تمويل نشاطات القرض المصغر:

✓ **التبليغ بالموافقة على التمويل:** بمساعدة المرافق المستفيدة يكون ملف القرض مطلوب من طرف البنك و المؤسسة المالية من أجل إيداعه و بعد دراسة المؤسسة المالية تبلغ موافقتها أو رفضها لتمويل المشروع.

فعند الموافقة يتم فتح حساب استثماري موجه لاستقبال المساهمات الشخصية.

المستفيد يتقرب من مرافق الدائرة من أجل إيداع نسخة من الموافقة الأولية للبنك أي شهادة بنكية، و هذا لإيقاف الهيكل النهائي للاستثمار و يشرع في التركيب المالي النهائي.

[1] و ثائق من الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

[2] نفس المرجع.

5- وضع القرض بدون فائدة :

- **على المستوى المحلي:**

القرض بدون فائدة لخلق النشاط: عند تبليغ الموافقة الأولية البنكية للمستفيد المرافق يعلم كتابيا المنسق و بدوره يشرع في وضع القرض بدون فائدة حيز التنفيذ على أساس الملف الكامل.

-يشرع المنسق في إنجاز مقررة الاستفادة من القرض بدون فائدة لخلق النشاط، و تكون على أربع نسخ[1] :

- ❖ نسخة لمنسق الولاية؛
- ❖ نسخة للمستفيد؛
- ❖ نسخة لمرافق الدائرة؛
- ❖ نسخة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يجب على المستفيد أن ينجز كل الخطوات لوضع القرض البنكي حيز التنفيذ، يتم وضع مبلغ القرض غير المأجور في حساب المستفيد من طرف مديرية المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

- **على المستوى المركزي:**

القرض بدون فائدة لخلق نشاط: إن المنسق الولائي في بداية الأمر لا يتوفر على الحساب البنكي الذي يسمح له بتنصيب المقرات المحلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لانطلاق عملية القرض بدون فائدة الذي يكون بتسيدات بنكية مباشرة و في حساب المستفيدين و المنسق الولائي يقوم بإرسال الملف شهريا [2]:

- قائمة اسمية للمستفيد مع حسابه البنكي؛
- نسخة من اتفاقية البنك؛

[1] DF/ANGEM :Direction des Finances / Agence National de gestion de micro-crédit date de consul 25/4/2015.

[2] المشروع التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحديد الشروط.

- نسخة من البطاقة الوصفية للمشروع؛

- نسخة من الدراسة التقنو اقتصادية؛

النسختين الأخيرتين تسمح بخلق بنك معلومات للمشروع.

6- القرض بدون فائدة لشراء المواد الأولية: خطوات توضح تحت تصرف المستفيد حسب الحالات حوالة بريدية أو تسديد بنكي[1]:

1- **الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:** طبقا للمواد 07 و 16 من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المحدد لشروط و مستوى المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر، ينخرط المستفيد في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بإنجاز عقد الانخراط على ثلاث نسخ:

- نسخة لصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر ؛

- نسخة للمؤسسة المالية؛

- نسخة للمستفيد.

7- **منح القرض المصغر للمستفيد:**

و يكون المنح كالتالي[2] :

- ✓ وضع المقررة القانونية المحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى البنك أين يسكن أي المكان؛

[1] نفس المرجع السابق.

[2] وثائق و معلومات من الوكالة الوطنية للقرض المصغر في الجزائر.

- ✓ تبرير انخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و هذا حسب الكيفيات المحددة من طرف المجلس الإداري للصندوق؛
- ✓ تسديد المبلغ الكامل من المساهمة الشخصية و يسلم له وصل دفع من طرف المؤسسة المالية أين يسكن أيضا؛
- ✓ عند اكتمال الملف المؤسسة المالية تنجز مقررة الاستفادة من القرض المصغر بنسبة إمتيازية (تخفيض نسبة الفائدة من 80% إلى 90% من نسبة سعر الفائدة الجارية)؛
- ✓ اتفاقية القرض بنسب امتيازيه مع استحقاق تسديد الدين تنجز من طرف البنك و تمضى من طرف الجهتين.

المبحث الثاني : أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل و تشجعهم على خلق الشغل و التخفيف من البطالة[1].

[1]نفس المرجع السابق.

المطلب الأول: آثار تطبيق برنامج القرض المصغر

1- تطبيق برنامج القرض داخل وكالة تسيير القرض المصغر:

أ- القروض التي تمنحها الوكالة :

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem) في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفه صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك[1].

1- **قروض شراء المواد الأولية:** قرض بقيمة 100.000دج بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

2- القرض الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدي 1000.000 من اجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات).

3- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية .

4- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي .

5- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة و الجنوب والهضاب العليا .

6- رفع السلفية بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط.

[1] WWW.angem.DZ 10-06-2011.

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تاريخ دخول الموقع 2015/4/25 .

ج- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتمول أنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الشكل التالي[1]:

1- الصناعة الغدائية :

صناعة العجائن الغدائية، الكسكسى، الخبز،حلويات عصرية و تقليدية، صناعة الشوكلاطة ، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني.

2- الألبسة:

الألبسة الجاهزة،خياطة الملابس، نسج الملابس،الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (المطبخ، المفروشات ...الخ).

3- الصناعة الجلدية : الأحذية التقليدية، الألبسة.

4- الصناعة الخشبية :

الأثاث، منتجات خشبية، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

5- تربية الماشية و الفلاحة:

تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

فلاحة الأرض :إنتاج البذور،الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

6- الصناعة التقليدية:

النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب.

7- الخدمات:

[1] المادة 11، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2011.

الإعلام الآلي،الحلاقة والتجميل،الأكل السريع،تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

8- الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة،طبيب الأسنان.

9- المباني والأشغال العمومية:

أشغال البناء،أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن،السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء[1].

المطلب الثاني: أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل

1- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال لدى الوكالة:

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك حيث يهدف هذا البرنامج إلى التحفيز والتشجيع على التشغيل بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم عمل يخص العاطلين عنه لدعمهم والمحافظة على الشروط و الالتزامات و ضبط القوانين، وما يميز هذا التشغيل هو برنامج القرض المصغر.

وجد هذا البرنامج بغرض التخفيف من البطالة على الفئات العاطلين و المحرومين عن العمل لدعم تحسين احتياجاتهم[2]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛
- دعم ونصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛

[1] للإطلاع على التخفيضات الجبائية الممنوحة للأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أنظر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 40 ، سنة 2011 (قانون المالية التكميلي لسنة 2011) .

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،و بتصرف .

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية.

و هذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة نوجزها فيما يلي[1]:

عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن، التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد؛ اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة و المؤسسة المصغرة.

–حيث تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1000.000دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك .

يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات و المعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم و قدراتهم التعليمية، على الرغم من أهمية هذا البرنامج في امتصاص البطالة و لو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب يفضل التعطل على العمل بسبب انخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي.

و يهدف هذا البرامج إلى خلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات و مختلف الأنشطة، و أن تكون مسيرة من طرف أصحابها و مدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية و من بين الأجهزة جهاز القرض المصغر.

[1] نفس المرجع السابق.

و بذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، و من بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت و ذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها و على عائلتها بالمنفعة.

وقد كان الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب النساء (60 %)، أما بالنسبة للقطاعات كانت الأفضلية لقطاع الصناعات التقليدية باستحواذه على نسبة (29 %) ثم قطاعات الصناعة و الخدمات و الفلاحة و البناء والأشغال العمومية بدرجات أقل على الترتيب، و تعطى الأولوية كذلك عند منح السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية على حساب غرض إنشاء مشروع.

– و في الأخير يمكن أن نقول أن القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل: النساء الماكثات في البيوت.

– نظراً لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة.

– و بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر[1].

المطلب الثالث: أثر القرض المصغر على مستوى البطالة

شهدت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة، وهذا نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل و امتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون

[1] الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

أن ننسى مختلف برامج و أجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة نجد أن فئة الشباب و خاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة.

و تهدف السياسة الجديدة لترقية الشباب في الجزائر على تدعيم تنمية المبادرات المقاولاتية عند الشباب

و قد حاولنا من خلال هذه الظاهرة تسليط الضوء على مساهمة الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات المصغرة مع الإشارة إلى التجربة المستحدثة في إطار القرض المصغر.

-إلا أن سجلت معدلات البطالة تراجعا ملموسا من حوالي 30 % في بداية العشرية إلى 10% في نهايتها لكن انتشارها وسط فئة الشباب و خاصة المتعلمين إضافة إلى انتشار بعض الظواهر الأخرى و في مقدمتها التشغيل غير الرسمي و الهجرة ، و كل هذا يشير إلى خطورة الوضع باعتبار أن كل هذه الظواهر هي وجها آخر للبطالة.

و هذه الوضعية تكلف الدولة خسائر ضخمة من جهة في الموارد البشرية باعتبارها محرك عجلة التنمية، و من جهة أخرى خسائر مالية من خلال المبالغ التي تخصصها كنفقات للتعليم بجميع مستوياته و هذا بدون أن تكون هناك مساهمة من الفئة المتعلمة في الطاقة الإنتاجية للبلاد[1].

- إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات الممنوحة من طرف هذه الهيئات تهدف أساسا إلى تشجيع و ترقية المؤسسات المصغرة و العمل على إستمراريتها ، وبقائها في محاولة الحفاظ و خلق مناصب شغل دائمة و مستقرة و كذلك فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع و تقديم الخدمات و استعادة أنشطة اقتصادية أو خدماتية تم التخلي عنها.

[1] نفس المرجع السابق.

– فيما يخص البرامج والأجهزة التي وضعتها الدولة للتخفيف من حدة البطالة و التي تنقسم إلى مجموعتين[1]:

المجموعة الأولى:

– هي التي تتكفل باستحداث مناصب الشغل فإن ما يميز هذه المناصب أنها في الغالب تكون مؤقتة وغير مستقرة أي أنها في شكل عقود عمل لأجل منته، وبالتالي بمجرد انتهاء عقد العمل يعود العامل إلى حالة البطالة التي كان فيها.

المجموعة الثانية:

–والذي تعلق بإنشاء المشاريع و المؤسسات فإن هذا النوع يصادف الكثير من العوائق كطول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمنح القروض مما يجعل إنشاء المؤسسة يستغرق فترة طويلة، هذا إضافة إلى نقص الخبرة و الثقافة المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات.

و كل هذا يشير إلى أن الإجراءات المقترحة من قبل الدولة هي مسكنات مؤقتة لمشكلة البطالة فسرعان ما سيرتفع عدد العاطلين بمجرد انتهاء عقود العمل و عودة العاملين إلى دائرة البطالة.

[1] غانم عبد الله وحمزة فيشوش، **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:** حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

– الشكل (01) الهيكل التنظيمي للقروض:

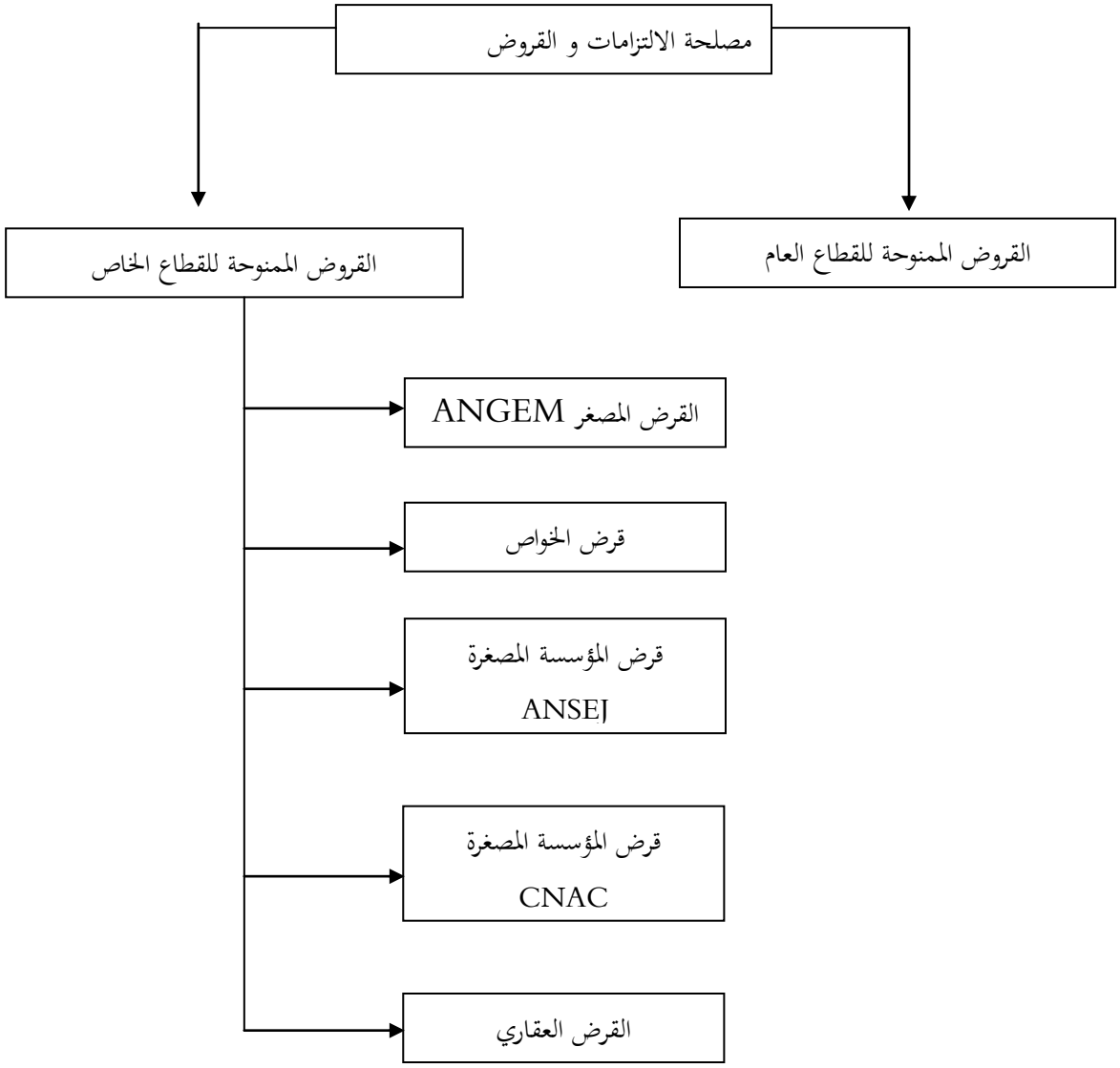

المصدر: معلومات بنكية من البنك الوطني الجزائري . وكالة تيارت .، 2005.

1– دراسة أثر القرض المصغر: و لقد أنجزت هاته الدراسة بناءا على تحقيقات ميدانية مع عينة متكونة من مستفيدين من جهاز القرض المصغر التي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا على مستوى ولاية بومرداس التي تم اختيارها كولاية تجريبية[1].

[1] نفس المرجع السابق.

و تتمثل أهدافها الرئيسية فيما يلي[1]:

- التعريف بالقرض المصغر و تنفيذه في الجزائر؛
- تصميم تقنية تقيم خاصة لقياس مدى فعالية القرض المصغر؛
- تحويل خبرة قطاع البحث إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- اتفاقية ذوي الاحتياجات:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد مجال تعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الفيدرالية في إطار تنفيذ جهاز القرض المصغر التي تسيره الوكالة لصالح المستفيدين في حالة إعاقة و التي تلخص كما يلي[2] :

- تحديد الأشخاص ذوي إعاقة راغبين في الاستفادة من الخدمات المالية و غير المالية التي تمنحها الوكالة و التي تتوفر فيهم شروط التأهيل لجهاز القرض المصغر ؛
- استقبال ملفات المقاولين المحتملين؛
- تمويل نشاطات المقاولين ذوي إعاقة المؤهلين من طرف لجنة التأهيل؛
- تنظيم حملات تحسيسية و إعلامية و دورات تكوينية لفائدة هاته الفئة من السكان و لشبكة الجمعيات التابعة للفدرالية ؛
- مرافقة هذه الفئة خلال تنفيذ نشاطاتهم.

[1] نفس المرجع السابق.
[2] نفس المرجع السابق.

3- تحفيز النشاط المصغر:

يعتبر"القرض المصغر، أداة التلاحم الاجتماعي" كان هذا هو موضوع المعرض الذي نظمته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 27 إلى 30 نوفمبر 2014 بقصر المعارض، الصنوبر البحري، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاندلا ع الثورة التحريرية.

أشرفت السيدة وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة على الافتتاح الرسمي بحضور عدة وزراء لاسيما وزير الصيد البحري وتربية المائيات، وزير الشباب، وزيرة السياحة و الصناعات التقليدية و كذا الوزيرة المنتدبة لدى وزيرة السياحة و الصناعات التقليدية.

يهدف هذا المعرض على غرار الطبعات السابقة و الذي نظم تحت الرعاية السامية للسيدة الوزيرة ، السيدة مونية مسلم إلى تحفيز أنشطة المستفيدين من جهاز القرض المصغر و ذلك من خلال الفرص التي يمنحها هذا الأخير في مجال تسويق منتوجاتهم و تبادل الخبرات، و الذي هو في رأي العديد من المشاركين مفيدة جدا.

وقد شارك في هذه التظاهرة ما لا يقل عن 120 عارضا، منحدرين من كافة ولايات الوطن حيث تم عرض مختلف الأنشطة من بينها الصناعة الغذائية، الصناعة التقليدية، البيئة، الخدمات و كذا المهن الحرة. كما ذكرت الوزيرة عقب اختتام حفل الافتتاح، خلال الندوة الصحفية بأهداف الصالون.

و قد تصدت للدور الذي يلعبه هذا المعرض في مجال الحسيس و الإشهار بجهاز القرض المصغر، لاسيما تجاه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة [1].

كما شددت على أهمية عدد القروض الممنوحة و الذي يبلغ 641.000 قرض (63 منها لصالح النساء) هذا ما يدل، حسب ما صرحته على النجاح الذي تلقاه جهاز القرض المصغر الذي ساعد على امتصاص جزء من البطالة من خلال السماح للعديد من المواطنين الذين يمتلكون مهنة بإنشاء نشاطات.

[1] ملتقى، **إستراتيجية الحكومة و إستراتيجية الأسر دون مداخيل**، موقع مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، يوم 30 ديسمبر 2014 تاريخ الإطلاع 2015/5/25.

كما أكدت أن هاته المهن تساعد على إنشاء نشاطات صغيرة قادرة على تحفيز التصنيع و تحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد متطور و متنوع.

تحدثت بعد ذلك على الدور الايجابي الذي قد يلعبه جهاز القرض المصغر في حماية صون التراث التقليدي و الثقافي للبلاد و أثر هذا الأخير في ترقية السياحة. و أصرت من جهة أخرى على أهمية العمل المشترك بين القطاعات نظرا إلى ترابط هاته الأخيرة تجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم أنشطة أخرى على هامش هذا المعرض.

4- نشاط إبرام عدة اتفاقيات الشراكة و التي تهدف إلى[1]:

-وضع إطار تعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و مؤسسة 'لافارج' الجزائر

- وضع إطار تعاون بين وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة و وزارة السياحة و الصناعات التقليدية من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية

-وضع اتفاق تعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الحركة الجمعوية الناشطة في مجال إدماج الأشخاص المعاقين، أعضاء الفيدرالية الجزائرية للأشخاص المعاقين [2]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

خلاصة:

باتت مكافحة البطالة و الهشاشة بالجزائر تشكل هدفا إستراتيجية وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي لفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل الغير الثابتة و بالتالي استفادت فئات سكانية واسعة و متنوعة من القرض المصغر مثل النساء الماكثات في البيت و العاطلين و ذوي الاحتياجات الخاصة.

فقد مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدد كبير من المستفدين ، من تمويل القرض المصغر و تعد هذه النتيجة مشجعة و حاسمة في السياسة الهادفة إلى ارتقاء سياسة الإدماج الاجتماعي بناءا على المبادرة الفردية.

و هذه النتيجة راجعة إلى تشجيع جهود كل الفاعلين و الشركاء من بينهم: البنوك و المؤسسات ، الهيئات العمومية ، و الجمعيات ،و الأجهزة النظامية .

لقد تم تحقيق النتائج المرجوة و بفضل التدابير المتخذة استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن ترفع من عدد القروض الممنوحة و كذا تحفيز الشباب على الشغل.

تمهيد:

يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية، و التي تهتم بترقية قدرات الأفراد و الفئات السكانية للتكفل بذاتهم، و خلق مناصب شغل لبلوغ مستوى معيشي نزيه، و تحقيقا لهذه الغاية، تعيّن على الحكومة إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر «ANGEM» وتنظيم مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ في **22 جانفي 2004**. و الذي عُدّل و تمّم بموجب المرسوم التنفيذي رقم **11-134** المؤرخ في **22** مارس **2011**

فالقروض المصغرة تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة و عدم الاستقرار، و باعتبارها تمس شريحة لا بأس بها من السكان (رجالا و نساء) فهي أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية و تساهم في بروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية و خدماتية...الخ).

و من خلال هذه الورقة البحثية، سوف نحاول دراسة هذا النموذج على الوكالة الوطنية للقرض المصغر في ولاية تيارت، من حيث خلق مناصب الشغل .

المبحث الأول: دراسة تحليلية للوكالة الوطنية للقرض المصغر

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة محاربة الهشاشة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الوكالة الوطنية

1- المهام الأساسية للوكالة:

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة و الهشاشة، و تتمثل مهامها الأساسية في[1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛
- دعم و نصح و مرافقة طالبي القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف الامتيازات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- مساعدة طالبي القرض عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ تخطيط التمويل؛
- تنظيم صالونات لعرض و بيع السلع المحلية والوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر؛
- تكوين المستخدمين المكلفين بتسيير الجهاز؛
- تكوين المستفيدين من القرض المصغر من طرف مرافقي الوكالة بهدف ضمان انطلاقة موفقة لمشاريعهم

2- الأهداف العامة:

[1] وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لولاية تيارت.

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع و الخدمات المدرّة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة –عوضا عن الإتكالية– التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم، وتحسين المستوى المعيشي لهم لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة[1].

3– جهاز القرض المصغر

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات.

إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت و المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير منتظمة، و يتكون من نمطين للتمويل[2]:

❖ سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية و التي لا تتجاوز كلفتها **100 000** دج، وتصل مدة تسديد هذه السلفة إلى 36 شهرا.

[1] معلومات من الوكالة الوطنية بولاية تيارت.
[2] نفس المرجع السابق.

❖ قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها **1 000 000** دج بغرض إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، و قد تصل مدة تسديده إلى 08 سنوات.

4- تنظيم عمل الوكالة

تملك الوكالة هيئة تحت اسم" صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لذا و لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي و ذلك بإنشاء **49 مديرية ولائية** تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر, فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسة على مستوى كل تنسيقية.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية و الفروع المحلية (التنسيقيات)، تشرف هذه الهيئة على حوالي 05 تنسيقيات و تقوم بالتنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، و لهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم **10 فروع جهوية** تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية، و تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري و تقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة و الملائمة[1].

[1] نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني:الشكل(02) الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية تيارت

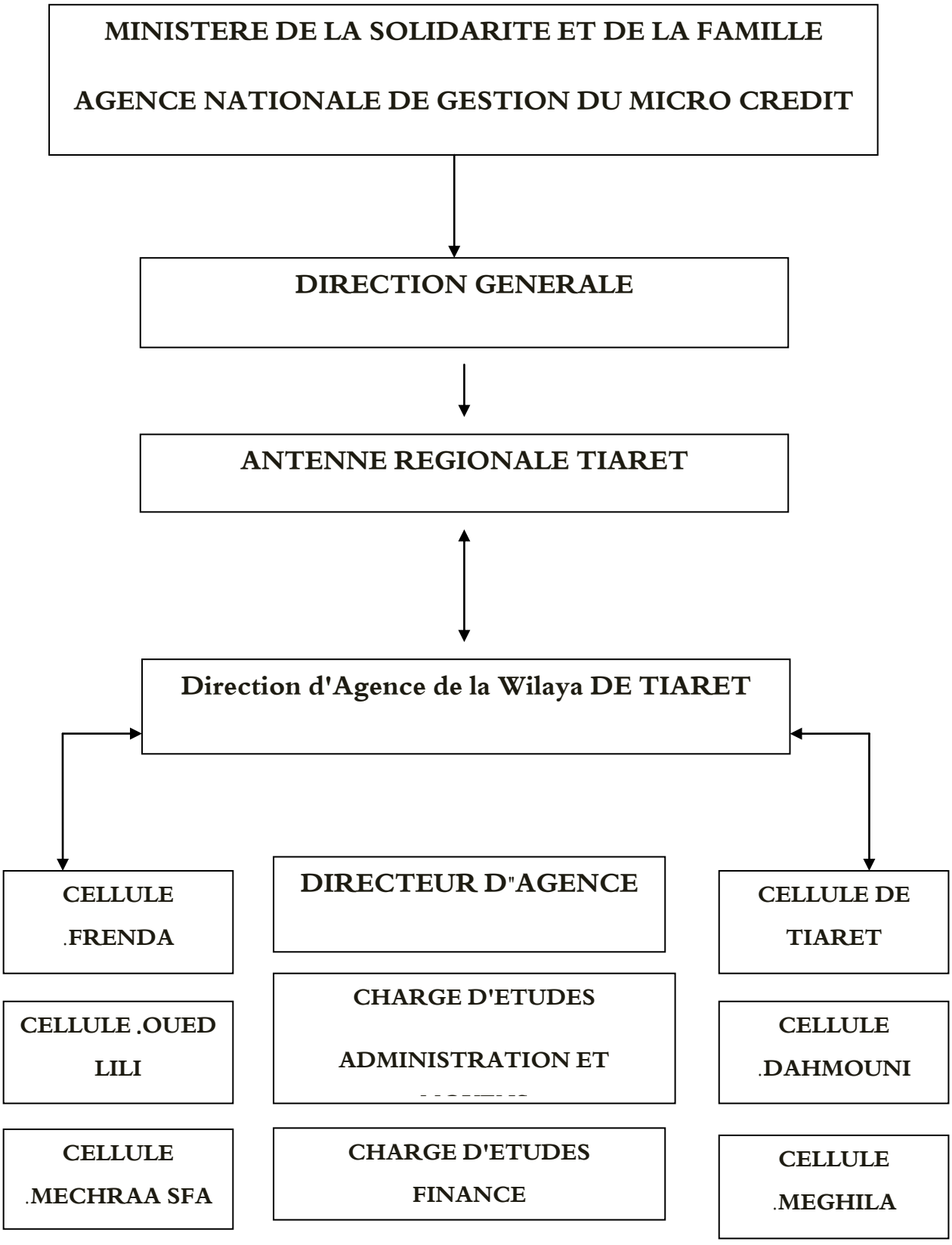

CELLULE . AIN DHEB

CELLULE . MEDROUSSA

CELLULE . AIN KERMES

CELLULE. RAHOUIA

CHARGE DE LA COMMUNICATION

ACCOMPAGNATEUR

02 TS–INFORMATIQUE

CHARGE D'ETUDES FGMMC

CHARGE D'ETUDES BONIFICATION

CHARGE D'ETUDES COMPTABILITE

ANIMATEURS FORMATEURS

CHARGE D'ETUDES RECOUVREMENT

CELLULE . MAHDIA

CELLULE . KSAR CHELLALA

CELLULE . HAMMADIA

CELLULE . SOUGUEUR

المصدر: الهيكل التنظيمي للقرض المصغر لولاية تيارت

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من السلفة الصغيرة (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز **100.000** دج) إلى قروض معتبرة (و التي تتراوح من 100.001 دج إلى 1.000.000 دج) و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع و الأفراد[1].

1- التمويل الثلاثي:

يخصص هذا النمط من التمويل للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100.001 دج إلى 1.000.000 دج سمي هذا النمط بالثلاثي لأن التمويل فيه يكون باجتماع مبلغ المساهمة الشخصية لطالب القرض ومبلغ القرض الممنوح[2].

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] من الوكالة الوطنية لولاية تيارت.

-الشكل(03): التمويل الثلاثي

المصدر: من الوكالة الوطنية لولاية تيارت

2-المساعدات والامتيازات الجبائية الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر[1]:

- تضمن لكم الوكالة الدعم و النصائح والمساعدة التقنية و المرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتكم؛
- نسبة الفوائد البنكية تتحمله الخزينة العمومية و يعفى منها المستفيد من القرض.
- في حالة قبول طلب حصولكم على القرض فبإمكانكم إجراء تكوين بلا مقابل في مجال تسيير المؤسسة الصغيرة جدا إلى جانب المشاركة في صالونات عرض و بيع السلع بعد انطلاق نشاطكم ، و التي تنظمها الوكالة باستمرار عبر أرجاء الوطن.

[1] وثائق من وكالة القرض المصغر لولاية تيارت.

- لشراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق 100000 دج[1].

3- الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضربة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات، ويصل إلى 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة (النائية)؛
- تصفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات؛
- تصفى من رسم نقل ملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- تصفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

*تخيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة تخفيض قدره 25%.

[1] نفس المرجع.

4- الجدول (01): جدول مختصر لأنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكـالة	نسبة الفائدة
100.000 دج	- جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	**%0**	-	**%100**	-
1000.000 دج	- جميع الأصناف	**1 %**	**%70**	**%29**	**%20** من النسبة التجارية
	- الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	**1 %**	**%70**	**%29**	**%5** من النسبة التجارية **(مناطق خاصة)**

(*): نسبة الفوائد التي تقع على عاتق المستفيد: (5 أو 20 % من النسبة المعمول بها في البنك).

المصدر: من الوكالة الوطنية لولاية تيارت

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الاقتصادية

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية و تقييم فعاليتها ويمكن أن نختصر تطور معدل البطالة في رسم بياني خلال السنوات العشر الأخيرة[1].

-الشكل (04): تطور معدل البطالة من 2005 إلى 2014:

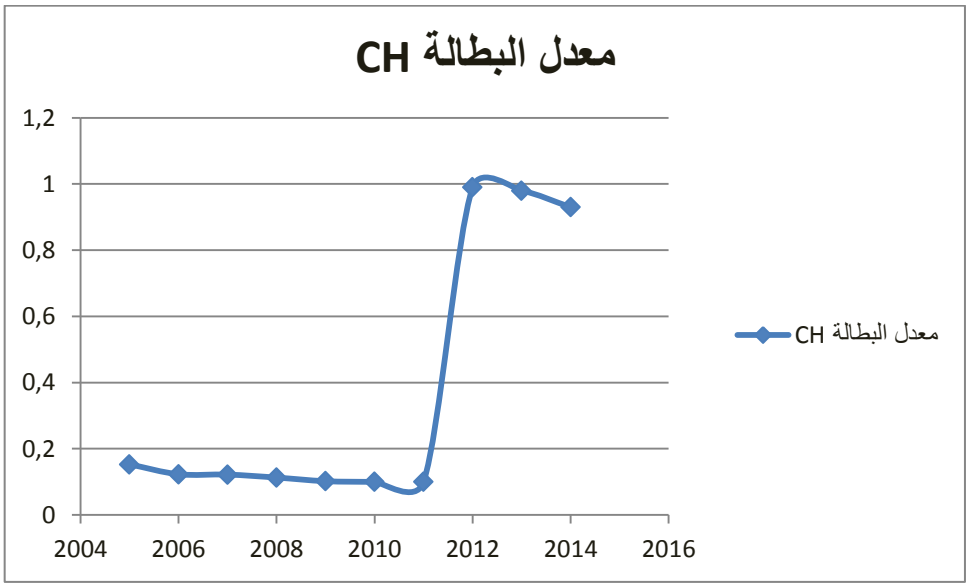

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007

-يتبين لنا خلال المنحنى أن معدل البطالة يتزايد و يتناقص حسب السنوات حيث من2005 إلى غية 2011 كان المعدل البطالة ينخفض و تقدر نسبتها ب 0,346%.

-إلا أن في سنة 2011 إلى 2012 نمو سريع لمعدل البطالة و كانت نسبتها 8,9% .

- أما في سنة 2012 إلى غاية 2014 تراجع معدل البطالة بنسبة تتراوح ما بين 8,9% إلى غاية 0,060%

[1] مصلحة المستخدمين بوكالة القرض المصغر لولاية تيارت.

-الشكل (05): تطور معدل القرض المصغر خلال الفترة ما بين 2005 و 2014

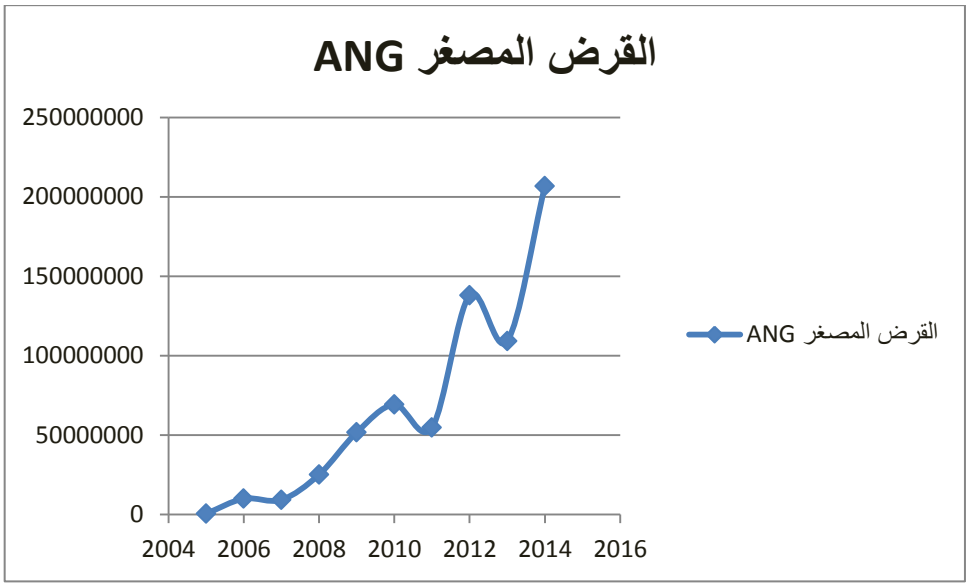

المصدر: من إعداد الطالبة و باستعمال برنامج Excel2007

-من خلال المنحنى يتضح لنا تطور القرض المصغر بتزايد خلال السنوات التالية من 2005 إلى غاية 2010 بنسبة تقدر ب 122,33[1].

-حيث يتزايد القرض المصغر في سنة 2010 حتى 2011 بنسبة 0,209 .

-إلا أن في سنة 2011 إلى2012 يتزايد نوعا ما ،ثم يتناقص في 2013 و بعدها يتزايد بنسبة تتراوح ب 8,9%.

[1]نفس المرجع السابق.

-الشكل (06): تطور الاستثمار المحلي خلال الفترة التالية من2005 إلى غاية 2014

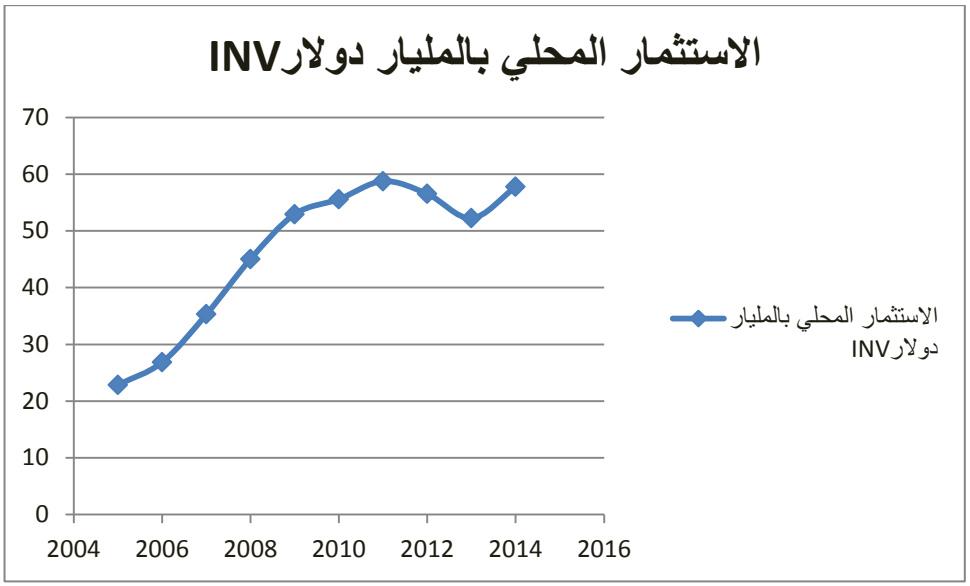

المصدر: من إعداد الطالبة و باستعمال Excel 2007

-نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الاستثمار المحلي يتزايد خلال السنوات الأولى من 2005 إلى 2011 بنسب 1,57% .

-و من 2011 إلى غاية 2013 يتناقص بنسبة 0,017% ، إلا أن بعدها يتزايد الاستثمار المحلي .

❖ **دراسة تحليلية و إحصائية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة**

– من خلال تحليلنا للمتغيرات الاقتصادية السابقة تظهر البطالة هي المتغير التابع و القرض المصغر مع الاستثمار المحلي متغيرات مستقلة، و عليه نقوم بالرسم البياني و تحليل البطالة مع القرض المصغر [1]

[1] نفس المرجع السابق.

-الشكل (07): معدل البطالة و القرض المصغر:

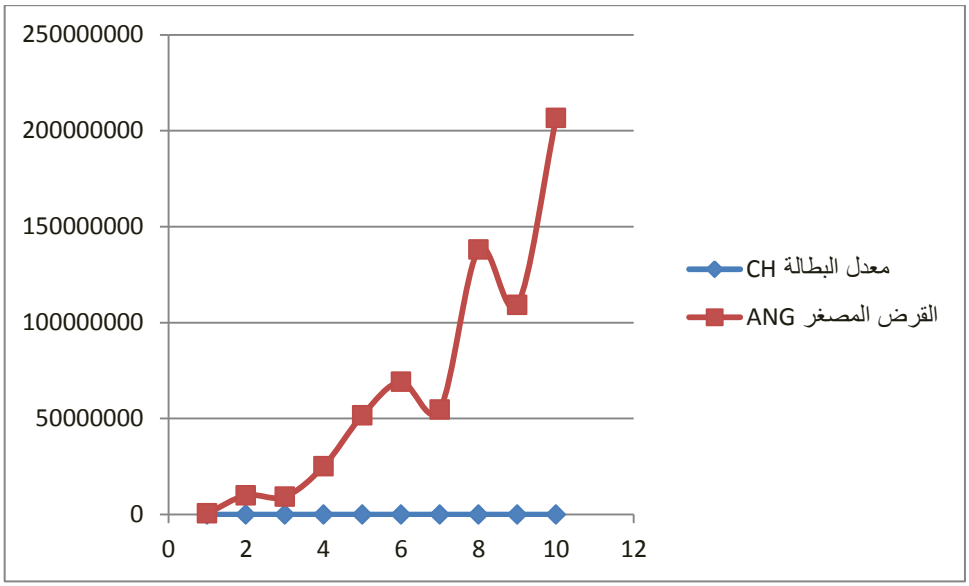

المصدر: من إعداد الطالبة و باستعمال Excel

-في البداية كان هناك تقارب بين معدل البطالة و القرض المصغر، و عند 4% ازداد القرض المصغر إلى غاية 6% انخفض ب نسبة1% و بعد ذلك ارتفع بمعدل 7% إلى 8% .

-كما يتضح لنا من خلال المنحنى البياني أن معدل البطالة يتناقص و يتزايد بنسبة 1%، و من معدل 9% بدأ يتزايد إلى غاية اليوم.

-و نلاحظ أن هناك نقص و تخفيف حدة البطالة من خلال تحفيز الشباب و تدعيمهم للعمل استعملت الدولة قروض بدون فوائد من بين القروض، القرض المصغر الذي يتراوح ما بين 4 ملايين إلى 100 مليون دينار جزائري بدون فائدة[1].

[1] مصلحة المستخدمين من مدير وكالة القرض المصغر لولاية تيارت.

-الشكل (08): معدل البطالة و الاستثمار المحلي:

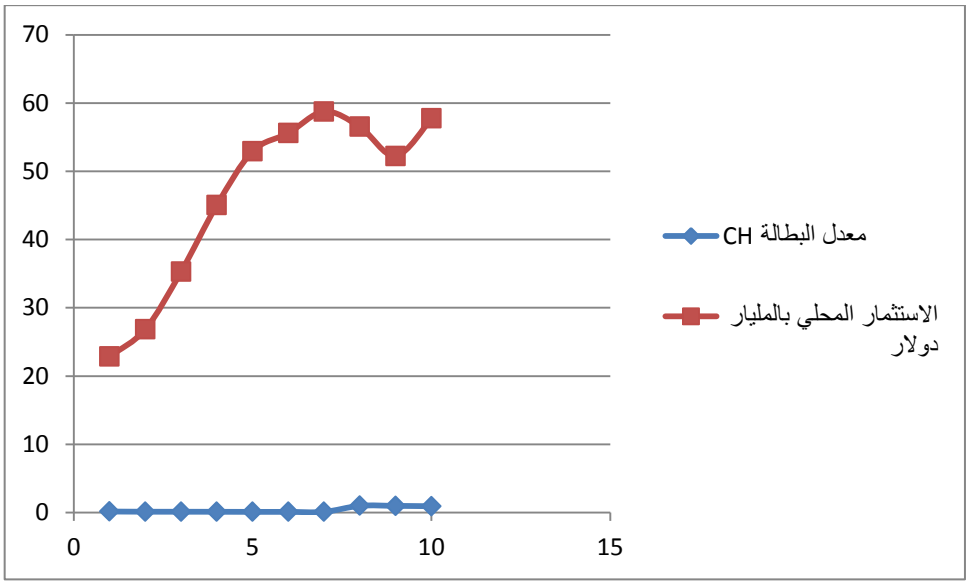

المصدر: من إعداد الطالبة و بالاعتماد على برنامج Excel

-من خلال المنحنى نرى الاستثمار المحلي يتزايد إلى غاية 60 مليار دولار ، و البطالة تبقى على حالها إلى غاية 7%تزداد قليل ثم في 9% ترجع كما كانت، إلا أن الاستثمار يتناقص عند معدل 7% حتى 9% يتزايد .

- و نقول أن الاستثمار يتزايد و معدل البطالة يتناقص بسبب ظهور اليد العاملة المؤهلة و الاعتماد على تنوع المحاصيل الزراعية هذا العمل يقوم بتشجيع الشباب و بالتالي نخفف من الظاهرة الاقتصادية هي البطالة[1].

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: دراسة قياسية حول القرض المصغر بولاية تيارت

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي

CH(معدل البطالة): يمثل المتغير التابع.

ANG(القرض المصغر): المتغير المستقل.

INV(الاستثمار المحلي) : المتغير المستقل.

-طبيعة هذا النموذج خطي عام أي نموذج متعدد، و هو عرض مبسط و عام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة و هو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة و علاقات التأثير المتبادل بينها. فالنموذج أداة تستعمل من أجل محاولة فهم و تفسير الظواهر الاقتصادية للحصول على توقعات المستقبل[1].

يشكل نموذج الانحدار المتعدد أو ما يعرف بالنموذج الخطي العام الامتداد الطبيعي و المنطقي للنموذج الخطي لمتغيرين حيث يعالج الوضع الناشئ عن استعمال k-1،

-و متغير مستقل x1,x2,...,xk، لتفسير تباين المتغير التابع y في معادلة الانحدار الواحدة، و نظرا لتعدد المتغيرات المستقلة فإننا نستعمل طرق الجبر الخطي أي جبر المصفوفات لتقدير و اختبار و تحليل نماذج الانحدار المتعدد[2]

-يتسم النموذج المتعدد بفرضيات عشوائية و أخرى هيكلية كما يلي:

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.

[2] عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص71.

❖ **الفرضيات العشوائية:**

-القيم x_i يتم أخذها أو ملاحظتها دون خطأ.

-القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ العشوائي تساوي متجه الصفر، أي:

$$E(\mu)=0$$

-تجانس تباين الأخطاء أي تباين العناصر العشوائية ثابت:

$$E(\mu\acute{\mu})= \delta^2 l_n$$

حيث أن l_n تمثل مصفوفة الوحدة.

-انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء أي: $i \neq j$ حيث $cov(\mu_i\mu_j) = E(\mu_i\mu_j) = 0$

-الأخطاء المستقلة عن المتغيرات المستقلة أي: $cov(\mu_i\mu_j) = 0$.

-المتجه μ يتبع توزيعا طبيعيا متعدد المتغيرات بمتجه وسط صفري و مصفوفة تباين و تغاير عددية $\delta^2 l_n$ أي:

$$\mu \rightsquigarrow N(0, l_n)$$

❖ **الفرضيات الهيكلية:**

-رتبة مصفوفة البيانات x تساوي k عدد الأعمدة في المصفوفة، أي:

$$Rang(x'x) = p + 1 \Rightarrow (x'x)^{-1}$$

حيث أن:

$$[\acute{x} \quad x] \neq 0$$

- عندما يؤول n إلى $+\infty$ فإن:

$\frac{(x'x)}{n} \rightsquigarrow$ مصفوفة معرفة و غير عادية

- عدد المشاهدات يفوق عدد المتغيرات[1].

المطلب الثاني: دراسة إحصائية قياسية للنموذج المقدر

تطبيق النموذج في وكالة القرض المصغر و الاستثمار بالنسبة للبطالة

يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 2007 و بعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر

1-النتائج (01): نتائج التقدير الأول لكل متغير كالآتي

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 17:38
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	6.81E-09	1.57E-09	4.330436	0.0034
INV	-0.010764	0.007794	-1.381008	0.2098
C	0.412757	0.303064	1.361946	0.2154

R-squared	0.779719	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.716781	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.218391	Akaike info criterion	0.038261
Sum squared resid	0.333861	Schwarz criterion	0.129037
Log likelihood	2.808693	Hannan-Quinn criter.	-0.061319
F-statistic	12.38876	Durbin-Watson stat	1.765526
Prob(F-statistic)	0.005017		

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمن، نفس المرجع، ص 73-75.

- من نتائج التقدير نلاحظ أن العلاقة مابين القرض المصغر و الاستثمار المحلي علاقة عكسية.

2- تقدير النموذج:

بالاستعانة ببرنامج Eviews و من خلال تطبيق طريقة المربعات العادية(MCO) تحصلنا على النتائج التالية[1]:

$$Ch=0.4127+6.8098ANG-0.0107INV$$

$$(1.361) \quad (4.330) \quad (-1381)$$

$$R^2=0.779 \quad \overline{R^2}=0.716 \quad DW=1.765$$

$$SCR=0,333 \quad N=10 \quad F=12.388 \quad prob=0,005$$

حيث أن:

R^2: يمثل معامل التحديد

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

F :إحصائية فيشر

D W : إحصائية دوربين واتسون

SCR: مجموع مربعات الأخطاء

N : عدد المشاهدات

Prob:احتمال الخطأ

[1] من إعداد الطالبة و بواسطة برنامج Eviews 2007.

3- معامل التحديد:

هو يعطي فكرة واضحة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكانت قيمة R^2 =0,779 .

و بما أننا في صدد دراسة نموذج انحدار متعدد فإنه لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يتأثر بزيادة المتغيرات المستقلة، لذا نلجأ لمعامل التحديد المصحح.

أي $\overline{R^2}$= 0.716 حيث أن:% 71,6 من التغير في البطالة سببه التغير في المتغيرات المستقلة و الباقي يعود إلى أسباب أخرى.

DW لا نستخدمه لأن حجم العينة أقل من 30.

SCR من خلال المعطيات و بالاعتماد على برنامج Eviews نقول أن قيمة مربعات الأخطاء صغيرة و بالتالي لا تؤثر على النموذج المقدر إذن هو صالح للتقدير.

4- اختبار المعنوية الإجمالية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = 0 & \text{النموذج ليس له معنوية كلية} \\ H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0 & \text{النموذج له معنوية كلية} \end{cases}$$

نقوم بمقارنة prob(F) مع 0,05 و من جدول التقدير نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر التي تساوي 0,005 و منه هي أقل من 0,05 إذن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الأخرى، أي النموذج له معنوية[1].

5-اختبار معنوية معالم النموذج:

يسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الانحدار:

[1]نفس المرجع السابق.

المعلمة ليس لها معنوية إحصائية $H_0: B_j = 0$

المعلمة لها معنوية إحصائية $H_1: B_j \neq 0$ حيث: $j=0,1,2,3$

حيث نقوم بمقارنة قيمة (prob) لكل معلمة مع 0,05.

المعلمة ليس لها معنوية إحصائية $H_0: B_0 = 0$

المعلمة لها معنوية إحصائية $H_1: B_0 \neq 0$

- prob للمعلمة أقل من 0.05 نرفض H_0، أي المعلمة لها معنوية إحصائية

و إذا كان العكس نقبل H_1 و نقول المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

- نسمي ANG ب B_0
- و نسمي INV ب B_1

-المعلمة B_0:

Prob ل المعلمة0,003= B_0 أصغر من 0,05 معناه نرفض H_0 و نقبل H_1 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية .

-المعلمة B_1:

المعلمة B_1 prob=0,209 أكبر من 0,05 معناه نقبل H_0 و نرفض H_1، أي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية[1].

-من خلال الدراسة التي قمنا بها وجدنا أن المعلمة الأولى لها معنوية إحصائية، و المعلمة الثانية ليس لها معنوية إحصائية و بذلك نقوم بتصحيح المشكل الذي وجدناه بعد التقدير الأول للنموذج، أن هناك مشكل عدم تجانس

[1]نفس المرجع السابق.

تباين الأخطاء من جدول white، لأن المعلمة الثانية ليس لها معنوية و بالتالي نقوم بحذفها ثم ننظر إلى prob أقل متغير نقسم على جذر هذه المتغيرة فنحصل على نموذج جديد.

المطلب الثالث: تصحيح النموذج

من خلال دراستنا لهذا التقدير و إتباع الخطوات من بينها دراسة معنوية المعالم وجدنا هناك مشكل وبالتالي يمكن تصحيحه حسب النموذج الجديد كالتالي:

نتائج (02): تقدير النموذج الجديد

Dependent Variable: CH

Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 18:19
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	5.26E-09	1.16E-09	4.532222	0.0019
C	0.018309	0.106918	0.171243	0.8683

R-squared	0.719702	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.684665	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.230441	Akaike info criterion	0.079209
Sum squared resid	0.424823	Schwarz criterion	0.139726
Log likelihood	1.603954	Hannan-Quinn criter.	0.012822
F-statistic	20.54103	Durbin-Watson stat	1.401961
Prob(F-statistic)	0.001919		

-من خلال الشكل نلاحظ أن هناك علاقة طردية [1].

[1] نفس المرجع السابق.

2-تقدير النموذج:

بالاستعانة ببرنامج Eviews، و من خلال تطبيق المربعات الصغرى العادية (MCO) تحصلنا على النتائج التالية:

$$CH=0,018+5,256ANG$$

$$(0,868) \quad (0,0019)$$

$$F= 20,541 \quad SCR= 0,42 \quad \overline{R^2}=0,684 \quad R^2 = 0,719$$

3-مربعات الأخطاء SCR تقدر قيمتها ب 0,42 و هي قيمة صغيرة و هذا يبن لنا أن النموذج صالح للتقدير.

4-معامل التحديد:

معامل التحديد يعطي فكرة واضحة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فكانت قيمة R^2 تساوي 0,719 .

و بما أننا في صدد دراسة نموذج انحدار بسيط فإنه لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يتأثر بزيادة المتغير المستقل، لذا نلجأ لمعامل التحديد المصحح.

أي $\overline{R^2}$= 0,684 حيث أن: 68,4% من التغير في البطالة سببه التغير في المتغير المستقل و الباقي يعود إلى أسباب أخرى[1].

[1]نفس المرجع السابق.

5-اختبار المعنوية الكلية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 & \text{النموذج ليس له معنوية كلية} \\ H_1: B_0 \neq 0 & \text{النموذج له معنوية كلية} \end{cases}$$

-نقوم بمقارنة prob(F) مع 0,05 و من جدول التقدير نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر التي تساوي 0,001 و منه هي أقل من 0,05 إذن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الأخرى، أي النموذج له معنوية.

6-اختبار المعنوية الفردية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_0 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

بما أن prob لمعلمة B_0 هي 0,0019 أقل من0,05 نرفض H_0 ،و نقبل H_1 أي أن لها معنوية إحصائية.

7-الشكل (09): فرضية التوزيع الطبيعي

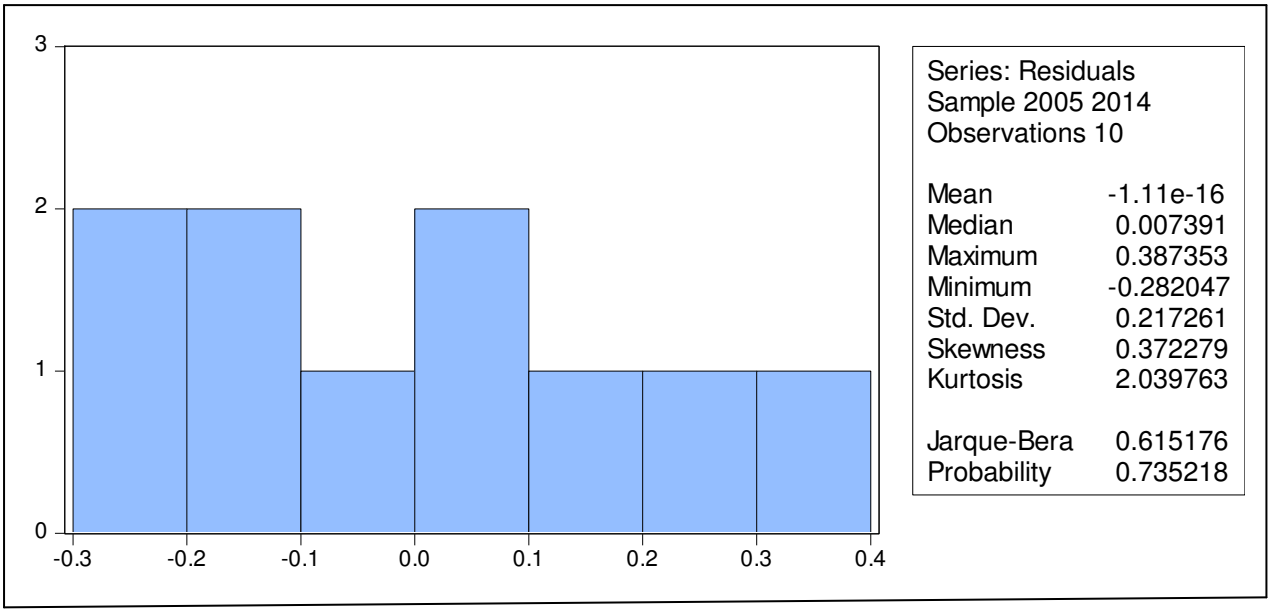

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

-من الشكل نلاحظ أن(Prob(J-B يساوي 0,73 أي هذه القيمة أكبر من 0,05 معناه أن النموذج يتبع توزيع طبيعي.

8-فرضية تجانس تباين الأخطاء:

أ-نتائج(03): الكشف عن وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	6.268112	Prob. F(2,7)	0.0275
Obs*R-squared	6.416912	Prob. Chi-Square(2)	0.0404
Scaled explained SS	2.135061	Prob. Chi-Square(2)	0.3439

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 23:50
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012396	0.018477	-0.670896	0.5238
ANG	1.74E-09	5.12E-10	3.400426	0.0114
ANG^2	-7.37E-18	2.51E-18	-2.938460	0.0218

R-squared	0.641691	Mean dependent var	0.042482
Adjusted R-squared	0.539317	S.D. dependent var	0.045662
S.E. of regression	0.030992	Akaike info criterion	-3.866826
Sum squared resid	0.006724	Schwarz criterion	-3.776051
Log likelihood	22.33413	Hannan-Quinn criter.	-3.966407
F-statistic	6.268112	Durbin-Watson stat	2.193574
Prob(F-statistic)	0.027536		

من النتائج نلاحظ بأن prob(LM)=0,04 إذن هي أقل من 0,05 و منه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الأخرى و شكلها كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: \delta^2{}_{\mu_t} = \delta^2{}_{\mu_{t-1}} & \text{تجانس تباين الأخطاء} \\ H_1: \delta^2{}_{\mu_t} \neq \delta^2{}_{\mu_{t-1}} & \text{عدم تجانس تباين الأخطاء} \end{cases}$$

-بما أن prob(LM) هي 0,04 أي أقل من 0,05 نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

التصحيح: نقوم بتصحيح مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

-من جدول white نلاحظ أن المتغيرة ANG لها أقل احتمال و بالتالي هي المسببة للمشكل حيث نقوم بتقسيم النموذج على جذر هذه المتغيرة sqr (ANG).

فنتحصل على النموذج التالي و بدون مشكل:

ب- نتائج(04): تصحيح النموذج من المشكل

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 14:10
Sample: 2005 2014
Included observations: 10
Weighting series: 1/SQR(ANG)
Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	3.44E-09	1.19E-09	2.892041	0.0201
C	0.140653	0.021321	6.596884	0.0002

Weighted Statistics

R-squared	0.511119	Mean dependent var	0.210155
Adjusted R-squared	0.450009	S.D. dependent var	0.208469
S.E. of regression	0.105574	Akaike info criterion	-1.481943
Sum squared resid	0.089168	Schwarz criterion	-1.421426
Log likelihood	9.409717	Hannan-Quinn criter.	-1.548330
F-statistic	8.363900	Durbin-Watson stat	0.951116
Prob(F-statistic)	0.020136	Weighted mean dep.	0.157024

Unweighted Statistics

R-squared	0.634025	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.588278	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.263314	Sum squared resid	0.554675
Durbin-Watson stat	0.986741		

9-الارتباط الذاتي للأخطاء:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_P = 0 \\ H_1: \forall \rho_i \neq 0, i = 1 \ldots p \end{cases}$$

إستقلالية الأخطاء عن بعضها

دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء

-نتائج(05): الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.996438	Prob. F(1,8)	0.1954
Obs*R-squared	1.997150	Prob. Chi-Square(1)	0.1576
Scaled explained SS	0.664500	Prob. Chi-Square(1)	0.4150

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 17:52
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021698	0.020102	1.079377	0.3119
ANG	3.08E-10	2.18E-10	1.412954	0.1954

R-squared	0.199715	Mean dependent var	0.042482
Adjusted R-squared	0.099679	S.D. dependent var	0.045662
S.E. of regression	0.043326	Akaike info criterion	-3.263253
Sum squared resid	0.015017	Schwarz criterion	-3.202736
Log likelihood	18.31627	Hannan-Quinn criter.	-3.329640
F-statistic	1.996438	Durbin-Watson stat	2.379437
Prob(F-statistic)	0.195373		

-بما أن prob (LM) تساوي 0,15 أكبر من 0,05 نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و بالتالي استقلالية عن الأخطاء.

و من برنامج Eviews اتضح لنا أنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء و من خلال قيامنا بتطبيق هذا النموذج قد تحصلنا على نموذج صالح للتقدير من دراستنا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

[1] معطيات من الوكالة القرض المصغر و إعداد الطالبة بواسطة برنامج Eviews 2007.

خلاصة:

وفي الأخير كخلاصة لتقييم لهذا البرنامج، في إطار البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية أو ما يعرف بالسياسة النشيطة للتشغيل ، وذلك من خلال المناصب المستحدثة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

إلا أنه يعتبر ذات أثر محدود في المحافظة على مسار الترقية و النهوض بسياسة التشغيل من أجل التخفيف من حدة مشكلة البطالة في الجزائر.

خاتمـــــــــــــــــــة

يعتبر التشغيل من بين أهم المواضيع التي اهتمت بها الجزائر، و ذلك من أجل الوصول إلى توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة و استغلالها أحسن استغلال من جهة، و مكافحة مشكل البطالة و الحفاظ على أمن المجتمع من جهة أخرى، فقد حاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع إستراتيجية البرامج الجديدة لتعميمها على كامل التراب الوطني.

و قد تبين لنا من خلال دراستنا لأحد هذه الأجهزة آلا و هي جهاز القرض المصغر الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية في محاربة البطالة والهشاشة و الإقصاء الاجتماعي الذي يمس الشريحة المهمشة، كما يمثل أداة المعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي و وسيلة لدعم بروز نشاطات اقتصادية صغيرة و مكتسبة.

ولهذا الغرض فإن القرض يوفر خدمات مالية و غير مالية متماشية مع احتياجات الفئات السكانية غير مؤهلة للاستفادة من النظام البنكي، و الذي يشتمل أساسا على أشخاص بدون دخل أو بدخل غير كافي أو غير مستقر .

و بهذا الشكل نجح النموذج الذي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من فرض وجوده في غصون سنوات قليلة خاصة في العمل المنزلي و تحديدا لفئات الإناث، كما نجح في استقطاب حاملي الشهادات المتخرجين من الجامعة و مراكز التكوين المهني .

فقد أسهمت الوكالة في إعانة سكان المناطق المصنفة في خانة المناطق الأكثر احتياجا بالجزائر التي أنجزتها الوزارة المكلفة بالتضامن، و هذا من خلال التمويل و منح القروض المصغرة لهؤلاء الأشخاص قصد استحداث نشاطات ترمي إلى خلق الثروات بهذه المناطق .

أمام كل هذه الجهود تبقى الخدمات التي تقدمها الوكالة هزيلة و لازالت تسعى الدولة جاهدة لإنعاش هذا الأخير من خلال استخدام جميع طاقتها المادية و المالية و البشرية و يبقى هذا كله في ايطار رسم معالم جديدة لمواكبة الركب الحضاري و فك الحاجة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

و لعل أبرز ما يمكننا استخلاصه فإن القرض المصغر مشروع هادف استطاعه البروز و سد معظم الحاجيات في ايطار تحقيق الاستقرار، مع العلم أن الاستثمار هو المحرك الأساسي و السبيل الأنجع لخروج الجزائر من دوامة الأزمات التي تتخبط فيها، فوجدت أن الشباب هم العنصر الفعال في ذلك.

مما جعلها تفتح المجال أمام هذه الشريحة فهي الأمل الكبير للنصوص بالاقتصاد الوطني للحد من الأزمات سواء اقتصادية أو اجتماعية من خلال إدماج هذه الفئة في عالم التشغيل و تحسين المستوى بنجاح.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمديرية الولائية – تيارت– و من خلال الإحصاءات و المعلومات المعطاة فيما يخص تطبيق جهاز القرض المصغر، لاحظنا أن نشاط الوكالة مكثف فهي تستقبل العديد من الزبائن المتقدمين إليها لغرض حصولها على قروض مصغرة من أجل تمويل مشاريعها الصغيرة .

الجزائر من خلال تجربتها في هذا البرنامج تطيح مستقبلا إلى تنصيب منشآت مختصة في التمويل المصغر بشكل دائم لأداء الخدمات المالية المتأقلمة مع المواطنين غير المنخرطين لدى البنوك و المحتاجين و إبراز الدور الذي يلعبه القرض المصغر.

النتائج المتواصل إليها:

– قامت سياسة التشغيل على تدعيم الشباب لشراء المواد الأولية و أخذ قروض لتمويل مشروع ما و هذا ما أدى إلى التخفيف من حدة البطالة .

-كما قامت الجزائر بتطبيق برامج جديدة منها برنامج القرض المصغر الذي خلق مناصب الشغل لمكافحة مشكلة البطالة .

-تطوير و وضع مشاريع أخرى للتخفيف من البطالة التي أصبحت ظاهرة اقتصادية و اجتماعية في العالم.

و في الأخير هناك بعض الاقتراحات التي نراها تساهم في الاستمرار المالي لهذه الوكالة:

1-تنشيط و تسهيل الإجراءات الإدارية و التنفيذية بحيث تصبح عملية معالجة الملفات تتم بشكل أسرع.

2-ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائية و حل كل ما يتعلق بالقرض المصغر مما يساعد على تحديد أوجه القصور.

3-تقديم عدد كبير و متكرر من القروض للمحتاجين و النساء الماكثات في البيت و حتى ذوي الاحتياجات الخاصة مقابل أقساط صغيرة و بدون فوائد.

على المؤسسات التي تتكفل بتمويل هذا النوع من المشاريع أن تضع معايير تسمح بمعرفة الفئات الأكثر فقر و محاولة الوصول إليها.

قائمة المراجع

1-المؤلفات:

1* أسامة محمد ألغولي، مجدي محمود سقاب، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة لنشر، جامعة الإسكندرية،جمهورية مصر العربية1998.

2* أنوار حافظ عبد الحليم، مشاكل البطالة و الإدمان، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008.

حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،2005.

3* رشيدة بالخريصات و عبد الجليل جميل، سياسات التشغيل في الجزائر،بحوث و أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها و أثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة 25-27أفريل.

4* رواب عمار و غربي مصباح، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة 2011.

5* صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، ورقلة، 2012 .

6* عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004 .

7* عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية،الطبعة الثانية، 2004 .

8* عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988.

9* علي عبد الوهاب نجا، البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي، عليها دراسة تحليلية قياسية، دار الجامعية الإسكندرية،2005.

10* فليج حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى2007.

11* كيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

12* محمد طاقة و حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2008.

13* محمد قرقب، عرض حول توجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 2005.

14* محمد نبيل جامع أستاذ علم اجتماع التنمية، البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب، جامعة الإسكندرية، 2008.

15* مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر لأردن، الطبعة الأولى 2007.

16* مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2009، عمان.

17* معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر2009.

18* ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب،البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

19* ناصر مراد، تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر،جامعة البليدة،2009.

2-المذكرات:

20*عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير لولاية سطيف، 2009-2010.

21* شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3-النصوص القانونية و التنظيمية:

22*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2011.

23*الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

24*المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.

25*سامي عواد، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.

26*عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر،الجزائر،17-18 ديسمبر 2002.

27*غانم عبد الله وحمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

28*مجلة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رقم09، 2012.

29 *المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة، آراء، توصيات،تقارير و دراسات، 25-27أفريل 1995، ص9.

30*المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،مشروع تقويم حول أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون ، الجزائر،2002، ص111.

31*مداخلة الطيب لوح ضمن أشغال الدورة الثامنة للجنة العمل و الشؤون الاجتماعية للإتحاد الإفريقي ، في ياوندي، أفريل 2011 .

32*مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرارات، تجارب دولية في معالجة قضية البطالة، مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، 2004، ص19-20 .

33*المشروع التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحديد الشروط.

34*مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة و القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، مسيلة، نوفمبر 2011.

35*ملتقى، إستراتيجية الحكومة و إستراتيجية الأسر دون مداخيل، موقع مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، يوم 30 ديسمبر 2014.

4-المواقع الإلكترونية

36*عبد القادر زياني،شركات متعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل،

htt://algerianexpert .maktoobblog.com/date2010/12

bouzidiA.Economiealgerienne-Eclairages.ENAG ,Alger2011p219-220

htt://training .itcilo.it/actrav/courses/2005/A5-

00399web/resource/AUADI/cours%20arab-Turin-doc.

37*حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة 1999 – 2008 ، موقع رئاسة الحكومة .

htt://www.premier-minister.Giv.dz.

-Guide pratique Sur le microcrédit :l'expérience du prêt solidaire,

www.la micro finance. Org. Consulté le

38*لشبكة الأوروبية للتمويل المصغر "MER ".

39*الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

10-6-2011.WWW.angem.DZ

40*DF/ANGEM :Direction des Finances / Agence National de gestion de micro-crédit.

41*وثائق و معلومات من الوكالة الوطنية للقرض المصغر في الجزائر.

10-06-2011WWW.angem.DZ

قائمة الرموز و الاختصارات

الرمز	الشرح
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANEM	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
DAIP	جهاز المساعدة على الإدماج المهني
CPR	عقود ما قبل التشغيل

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	جدول مختصر لأنماط التمويل	74

نتائج التقدير

الرقم	النتائج	الصفحة
01	نتائج التقدير الأول لكل متغير	82
02	تقدير النموذج الجديد	86
03	الكشف عن وجود مشكل تجانس التباين	90
04	تصحيح النموذج من المشكل	92
05	الكشف عن الارتباط الذاتي	93

قائمـــــة الأشكال:

الرقم	الشـكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للقروض	59
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للقرض المصغر بولاية تيارت	69
03	التمويل الثلاثي	72
04	تطور معدل البطالة من 2005 إلى 2014	75
05	تطور معدل القرض المصغر خلال الفترة 2005 إلى 2014	76
06	تطور الاستثمار المحلي خلال الفترة 2005 إلى 2014	77
07	معدل البطالة و القرض المصغر	78
08	معدل البطالة و الاستثمار المحلي	79
09	فرضية التوزيع الطبيعي	89

-جدول يبين لنا المتغيرات خلال الفترة من 2005 إلى 2014

السنوات	معدل البطالة CH	الاستثمار المحلي بالمليار دولار INV	القرض المصغر ANG
2005	0,153	22,85	561023,69
2006	0,123	26,85	9985802,83
2007	0,122	35,28	9306969,82
2008	0,113	45,04	25130207,65
2009	0,102	52,93	51728934,29
2010	0,1	55,58	69192981,58
2011	0,1	58,75	54662640,03
2012	0,99	56,52	138051635,2
2013	0,98	52,23	109255106,8
2014	0,93	57,74	206655179,7

-نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 17:38
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	6.81E-09	1.57E-09	4.330436	0.0034
INV	-0.010764	0.007794	-1.381008	0.2098
C	0.412757	0.303064	1.361946	0.2154

R-squared	0.779719	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.716781	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.218391	Akaike info criterion	0.038261
Sum squared resid	0.333861	Schwarz criterion	0.129037
Log likelihood	2.808693	Hannan-Quinn criter.	-0.061319
F-statistic	12.38876	Durbin-Watson stat	1.765526
Prob(F-statistic)	0.005017		

-نتائج حذف متغيرة المسببة:

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 18:19
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	5.26E-09	1.16E-09	4.532222	0.0019
C	0.018309	0.106918	0.171243	0.8683

R-squared	0.719702	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.684665	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.230441	Akaike info criterion	0.079209
Sum squared resid	0.424823	Schwarz criterion	0.139726
Log likelihood	1.603954	Hannan-Quinn criter.	0.012822
F-statistic	20.54103	Durbin-Watson stat	1.401961
Prob(F-statistic)	0.001919		

-نتائج لتصحيح المشكل:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	6.268112	Prob. F(2,7)	0.0275
Obs*R-squared	6.416912	Prob. Chi-Square(2)	0.0404
Scaled explained SS	2.135061	Prob. Chi-Square(2)	0.3439

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 23:50
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012396	0.018477	-0.670896	0.5238
ANG	1.74E-09	5.12E-10	3.400426	0.0114
ANG^2	-7.37E-18	2.51E-18	-2.938460	0.0218

R-squared	0.641691	Mean dependent var	0.042482
Adjusted R-squared	0.539317	S.D. dependent var	0.045662
S.E. of regression	0.030992	Akaike info criterion	-3.866826
Sum squared resid	0.006724	Schwarz criterion	-3.776051
Log likelihood	22.33413	Hannan-Quinn criter.	-3.966407
F-statistic	6.268112	Durbin-Watson stat	2.193574
Prob(F-statistic)	0.027536		

-نتائج التقدير المصححة الجديدة:

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 14:10
Sample: 2005 2014
Included observations: 10
Weighting series: 1/SQR(ANG)
Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANG	3.44E-09	1.19E-09	2.892041	0.0201
C	0.140653	0.021321	6.596884	0.0002

Weighted Statistics

R-squared	0.511119	Mean dependent var	0.210155
Adjusted R-squared	0.450009	S.D. dependent var	0.208469
S.E. of regression	0.105574	Akaike info criterion	-1.481943
Sum squared resid	0.089168	Schwarz criterion	-1.421426
Log likelihood	9.409717	Hannan-Quinn criter.	-1.548330
F-statistic	8.363900	Durbin-Watson stat	0.951116
Prob(F-statistic)	0.020136	Weighted mean dep.	0.157024

Unweighted Statistics

R-squared	0.634025	Mean dependent var	0.372900
Adjusted R-squared	0.588278	S.D. dependent var	0.410367
S.E. of regression	0.263314	Sum squared resid	0.554675
Durbin-Watson stat	0.986741		

-نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.996438	Prob. F(1,8)	0.1954
Obs*R-squared	1.997150	Prob. Chi-Square(1)	0.1576
Scaled explained SS	0.664500	Prob. Chi-Square(1)	0.4150

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 17:52
Sample: 2005 2014
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021698	0.020102	1.079377	0.3119
ANG	3.08E-10	2.18E-10	1.412954	0.1954

R-squared	0.199715	Mean dependent var	0.042482
Adjusted R-squared	0.099679	S.D. dependent var	0.045662
S.E. of regression	0.043326	Akaike info criterion	-3.263253
Sum squared resid	0.015017	Schwarz criterion	-3.202736
Log likelihood	18.31627	Hannan-Quinn criter.	-3.329640
F-statistic	1.996438	Durbin-Watson stat	2.379437
Prob(F-statistic)	0.195373		

قائمـــة المحتويات

كلمة شكر.....	I
الإهداء.....	II
الفهرس.....	III
المقدمة.....	أ–هـ
الفصل الأول: سياسة التشغيل و مشكلة البطالة	**06**
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل	**08**
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل.....	08
المطلب الثاني: أهداف سياسة التشغيل و أنواعها.....	10
المطلب الثالث:الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة.....	13
المبحث الثاني: مشكلة البطالة	**14**
المطلب الأول: ماهية البطالة.....	14
المطلب الثاني:آثار البطالة.....	23
المطلب الثالث: إجراءات التخفيف من حدة البطالة.....	26
خلاصة	**33**
الفصل الثاني: القرض المصغر	**34**
تمهيد	**35**
المبحث الأول: ماهية القرض المصغر	**36**
المطلب الأول: مفهوم و تقديم القرض المصغر.....	36
المطلب الثاني: شروط الاستفادة من القرض المصغر.....	42
المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمنح القرض المصغر.....	44
المبحث الثاني: أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل و مستوى البطالة	**51**
المطلب الأول: آثار تطبيق برنامج القرض المصغر.....	52
المطلب الثاني: أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل.....	54
المطلب الثالث: أثر القرض المصغر على مستوى البطالة.....	56
خلاصة	**63**

الفصل الثالث: محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على مشكل البطالة حالة مؤسسة ENGEM لولاية تيارت	**64**
تمهيد	**65**
المبحث الأول : دراسة تحليلية للوكالة الوطنية للقرض المصغر في –تيارت–	**66**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الوكالة.....	**66**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.....	**69**
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الاقتصادية.....	**75**
المبحث الثاني:دراسة قياسية حول القرض المصغر لولاية تيارت	**80**
المطلب الأول:صياغة النموذج القياسي للوكالة الوطنية للقرض المصغر.....	**80**
المطلب الثاني: دراسة قياسية للنموذج المقدر.....	**82**
المطلب الثالث:تصحيح النموذج.....	**86**
خلاصة	**95**
خاتمة.....	96
قائمة المراجع.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول و النتائج	
قائمة الرموز و الاختصارات..... .	
قائمة المحتويات.....	
الملاحق.....	